بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو طاعتك وصل على من اوتي جوامع الكلم من بين
انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى
المتفقين بهم في مصادرهم وموارديهم ثبتنا لانوار اخذنا بالفرائض الماضية وسدد امورنا في المال
والاستقبال واحفظنا من الاغلال والاخلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحائح النيات
في ابواب الخير قال المص علما بالحديث المشهور والمأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله
الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الكلامي اغنى عن كتب الصلوة على التعميم لان المقصود
به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما
كون المص من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم ظهر عبوديته واضحة
في مبادئ امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في
كلام الله تعالى حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري
وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار
صيغة المضارع حيث قال قال لضرورة تأخر الكتابة عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في
الذكر لتقدم القائل على المقول وانما لم يقل قلت بضم النفس وليمكن الموصوف والابتداء
الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه كيلا
يظن ان كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتحد
ظهرا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه
ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو الذي يليق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما اي الى والديه واليه اي الى احمد مفتقرا تارة اولا ومؤخرا تارة ثانيا رعاية

للسجع

للسجع ثم عرض على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبا فخاطبا العام اعلم ان الصرف
افتقار هذا العلم التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب
لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اي في اطلاق العلوم على الالفاظ الدالة
عليها اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول اي العلوم شبهه بالام من حيث البولادة فكما ان
الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما افتتح في صدر الرسالة
ماذا ابو هابنيه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها
اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم
يصلح الالفاظ التي هي اولاد العلوم قوله ويقوي عطف على ام العلوم لكونه بمعنى بلد العلوم
مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف على قوله جاعل فالق لكونه
بمعنى فلق واما على قراءة غيرهم وجاعل على وزن فاعل مع جر الليل في الدراية جمع درية
وهي الفعلة مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي المدريات اي المعقولات دارها
اي عاقلوا الامر وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يفضل في الروايات جمع رواية
وهي النقل بمعنى المرويات اي المنقولات عاروها اي العريانون من قيامها العري كناية عن الجهل
ولذلك عدوه بنفسه والا فالعري يتعدى بمن كما اشرنا اليه وانما قال في الدراية يقوى وفي
الرواية يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه
يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا بد من علم من
العلوم الاسلامية فوقها وكلامها وعلى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين
لا يدفع ومكشوف لا يمتنع اي لا يخفى فاذن لا شك ان محصلها العاري منها يضل في سلوكه
ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليها اشد من افتقار الدراية واذا كان الحال على هذا المنوال

جمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد
واذا ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه عليك بالتنبيه في مقامه ويحتمل ان يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه
جمعت لا فيكون قوله اجمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي
معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اي محل راحة الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله
وهو اي ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة
لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله فجاح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع
والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب ليكون كل منهما سببا
للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة
مصرحة بل المراد به معناه الحقيقي تلك مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له
قرينتها والنجاح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة
المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى يتخصمون عبد الله وفي استعارة الجناح غير قارية العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح
وقوله وراح اي كف راحة اي واسع عطف على قوله فجاح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان الكف الواسع يحيط بما لم يحط
غيره بسببه وفي قوله وفي معيده عطف على قوله راح رحراح قوله وفي معيده اي في ذهن الصبي
استعارة المعدة للذهن لكون كل واحد منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما
ان المعدة محل غذاء الاشباح العطف والجار والمجرور اعني في معيده متعلق براح في قوله حين راح

اي حصل

اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الروح وهو البنية للحصول بتشبيهها بها
والتقرير في هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل
عليه لفظ المثل في قوله مثل نفاح اوراح عطفه بالواو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه
مشبها مثل قوله تعالى انما او كفورا يعني ان ذلك الكتاب فجاح النجاح وراح رحراح ومثل
نفاح اوراح اي يشبههما في المنفعة وفي حصول في ذهنه وخاطره وقوله لا يغره
متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عاصم اي يعيب متعلق باعتصم
واستعين الله في جميع المهمات وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى
اي الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع الله يبين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضار الذهن المخاطب وترغيبا له في
استماع ما يلقيه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وتفاؤلا بالسعادة في مطلع
الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف اي المرء لتحصيل الصرف
ولا شك ان حال ارادته لتحصيله محتاج فيه الى الكلام ترغيبا له على تحصيل الانواع السبعة حين
اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان
اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب
اي انواع من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما بال شأن العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال
في متعارف اللغة على حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا
ثم شرع في تعداد تلك الانواع فقال الصحيح والمعتل والمهموز والمثال والاجوف والناقص و
التضعيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله

في صناعة يعرف بها وكما ان الصرف يحتاج في معرفة الاشياء الى معرفة سبعة ابواب الزكيب
يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اي اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل واسم
المفعول والمكان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة فكذلك اي الكتاب
وجعله مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب
لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات
المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك
ان ابواب الصرف سبعة اوجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوائل اول تلك
الابواب اشارة الى ما ذكرنا **الباب الاول** من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان
البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم
لسلامتها عن التغيرات الكثيرة ولكونها مقيسا عليها بالسماع قدم باب الصحيح ولما توقف البحث
عنه على تصور معرفة فعال الصحيح واضحا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير
الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو البناء
الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هي الواو والياء
والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيه
ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء الفعل الا الضاد وفي مقابلة عينه
الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة

وليس

وليس فيه تضعيف ولا همزة وليس فيه حرف التعريف عليه فيخرج المعتل وما دخل فيه بعضها نحو وعد
وضارب ويضرب ومضروب واقتضى واختصر الفاء والعين واللام من بين حروف
المباني التي تبنى الكلمة عليها وركبت منها يعني حروف الهجاء للوزن والمعيار حتى يكون
فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية احتراز عن
المخارج الجزئية فان لكل حرف مخرجا جزئيا مخصوصا به شيء اي حرف وهذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه ستا عدلا للافعال
وجه آخر مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل
الوجه الآخر مرجحا لعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح
العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم واتمام بعض واختصر فعل للوزن و
احتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للتحركات المختلفة من ضرب وعلم وحسن
اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن وزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن
جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش وانما زاد اللام دون غيره لان الزيادة
بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما نوع من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع
في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا
الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني
يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر في المصطلح
كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه كمعروفه ومجهوله كمجهوله الا ان صيغة المعروف
والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم
واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس

حرف بيان

بيان

الاشتقاق لانه يعني آخر من الفعل وغيره ويفترق معهم الاشتقاق قريب ان شاء الله تعالى
عند البصريين من الفريقين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى
المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واحد منهما
تسمع بالمعيدي فليس بحسبه له دلالة اي له دلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان
اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد يعني
المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه
متعددا وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا
ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها
وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه المصدر اسم كصدق تعريفه بحيله
والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان
التركيب من الاسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد
ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا لان الاحالة في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في
الوضع والكلام فيه ونقول ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق
انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب مصدر اي هذا الاسم وهو
في اللغة موضع يصدر عنه الابل لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق عليه
المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور
ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر
مصدرا مجازا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به
كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ
من

من اصل يجب ان يكون فيه معنى الاصل مع زيادة هي الغرض من الفرع كالباب من السطح
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة هي الازمنة التي هي
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في طوقه لكن لم يضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قد في الحكم باصالة المصدر
او الفعل واثباتها الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في
محل النزاع قسما منه قدم اولا وقسمه الخامس ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع
ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة المثبتين صريحا ولم يتعرض لها عقيب
ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما انه تعالى اشار اليه قبيلها على ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة
الى فيه مذهب الفريق الاول كما نبه عليه بقوله واشتقاق مسمى اشياء من كل مصدر و
سينبه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لا
فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا فقدره الاشتقاق في اللغة اخذ شيء
الشيء وهو متعدد في الاصطلاح يجري تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العلل فان اعتبرناه من
حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى علمه فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه
من حيث يحتاج اليه ادرنا الى عرفناه باعتبار العلل اما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تاخذ من اللفظ ما
يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انه
اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعول
الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ في تركيب حروف الاصول فان حروف الزيادة
كما في الاستحياء والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو مقعود وجلوس والمعنى واحترز به عن نحو

ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا التعريف لمطلق الاشتقاق اشتباه والا لو اطلق اشتباه وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق فحسب العلم
انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انضمامه الى
الى اقامة انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير
اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة
الا ان نظر المص انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه
فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارد احدهما
الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق
والمشتق منه من المغايرة بوجه والاتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تغيرا و
اتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير
بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذهب
وسرجان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضارب وضرب وضرب ونهى ونعق
لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا تمكن ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين
مناسبة لا تستنكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظية ولو لتدبر اليه دخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لبنائها وبناء الكلمة
عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة
لا اعتداد بها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا
سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن
الحركة

م

لم قلت ان مطلق حركة الآخر غير لازمة ونظر الاشتقاق في ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة و
ان عنيت بها مطلق الحركة ممنوعا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال
وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي
بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا
نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما
موافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو قلب من الثلب والاول الاخلال بالحارث
والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما
تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من
النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر
اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر
الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل
فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف
فيه فلما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين
المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
وفي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند
الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في المسألة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير
مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلالات الفعل

الفعل مدار وسبب عطف تفسير لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال
الفعل وجد اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران
ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والشيء الثاني المرتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة فهي
مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من عدة وان لم يوجد
فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصله قوام قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب
الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا
وقاوم قواما فلما لم يعل الفعل لم يعل المصدر تبعا لها ومداريته اي مداريته الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل
مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر
مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت
بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له
كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر
اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل ولا نظير في كلامهم كما قالوا
في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب فلما معاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب عن
متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو لمناسبة كلمة اي المواقعة
في الصورة والاكراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد
يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا وعشوش اعشيشا فلا يدل الاصالة في الاعلال

على

على الاصالة في الاستعمال وحذف الواو في يعد فلما لم يوعد جاء لمناسبة كلمة يعد وحذف الهمزة في
يكرم فانه لمناسبة كلمة اكرم فكما ان الحذف لمناسبة كلمة لا يدل على الاصالة في الاستعمال فكذا الاعلال
للمناسبة لا يدل على الاصالة فيه اي في الاشتقاق وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم
ان ضربت ضربا بمنزلة ضربة ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتأكيد المصدر الذي
هو مضمون الفعل لا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر
المضمون لكنه سمي تأكيد الفعل توسعا فكذلك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المفهوم منه
لا للاخبار والزمان الذي تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تأكيدا للفعل وايضا سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تأكيدا للفعل فنقول المؤكد به بفتح الكاف لا يدل على الاصالة
في الاشتقاق بل يدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد وان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه
ليس مشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا ضرورة
في ان يكون الشيء متقدما على الشيء في الاشتقاق واصلا فيه ومتأخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه
فيه لمناسبة كلمة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى
وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في المعنى المشروب
والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون
لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المشروب
في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب
فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب
على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي
بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي فاسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما

الحقيقة صح

ضربت بمعنى احدثت
فلما ذكرت بعده ضربا صار
بمنزلة قولك صح

لما يماله اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم
المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب
والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لمناسبتهما الماء له
اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد
اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب ح على معناهما الحقيقي الذي
هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم
لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجاز لان لفظ
على سبيل القطع كون لفظ آخر موازنا له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع
بل غاية ان يحتمل استعماله فيه فيجوز احتمال ان يكون مستعملا فيه بل مستعمل في معناه
الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين
على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تشبيه بغير جامع اذ المشرب والمركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد بهما
المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور بل على الصادر
ولذلك لم يقولوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعول بمعنى المصدر
اي المصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا حسنا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر
نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى الاصل في وقت
الفعل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع
الفعل

الفعل فاين احد المتقدمين من الآخر وايضا التقدم في الوضع حيث يجوز تأخيره ولم ينصب فائدة الدليل
فيها على ان وضع الفعل قبل وضع المعمول وما بين اصالة المصدر وترتب ادلة المؤلف جرى
في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فعال ومصدر الثلاثي كثير مختلف لا يضبط وعد سيبويه اي
ماذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه
اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وضرب وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما
الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة
في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان ودرمان
وغفران واردف بذلك قوله زوان لان المصدر المتحرك العين مزيد في آخره الف ونون لم يجيء
الا على هذا البناء قدره ههنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان
العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجيء
مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين
او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو ضرب وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا
اي مكسور الفاء ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدر
وان كان الاول فالثاني اما ان يكون ياء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو
غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه
مدة او مبهم زائدة بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف

فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو حراف
او مضموم وذلك نحو سوال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء
فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهابة او مكسور وذلك نحو درابة او مضموم
كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية
ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف فان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان
لم تكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر مفتوح الفاء لقلته
حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة
الياء فلم يجئ الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو
صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو تاء تانيث المدة واذ نظرا الى تانيثه بالنسبة الى المفتوح ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة
مناسبة له من حيث ان المدة واو وزيادة وجيف بالكسرة بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان فيه مهم
زيادة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما معها زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح
او مكسور نحو حلل ومرجع على الشذوذ والقياس مرجع بالفتح واما مضموم العين منه نحو مكرم
ومقوم فنادر ولذا لم يذكره حتى يجعلها الفراء جمعين لمكرمة ومقومة اسمين على قدمة وتمرة
استيعابا لجميع المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين
اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو مشية ونقوشاة وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي
مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الافعال وان كان قياسيا
في نفسه والمقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك

هذا البيت من ابيات المفصل للفاضل
العلامة الزمخشري حيث قال وقد يقع
المصدر حالا كما يقع الصفة مصدرا في
قد لاحم فما وفي نهله ولا فار جامن
فتى زور كلام

الاشارة الى ان تلك مثل ذكره بعده ولم يخلط به وجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول
الا انه مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قياما
اي قيام وقوله لا فار جامن فتى زور كلام اي فرح وقوله كفى بالفتى من اسماء كاف
اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضلا وعفاه الله عافية اي معافاة وعقب فلان كان
ابنه عافية اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى كونوا قردة خاسئين
اي كذب والالة اي الدلال بمعنى الفتح والثاني قوله تعالى باكم المفتون اي الفتنة اذا كان
الباء غير زائدة اما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول نحو قولهم دعه الى ميسوره اي الى
يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلوب بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلاء
ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزن
اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله وجيء على
وزن الى والا فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قدر على التاء
بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل و
نسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر
في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فايدة المجاز وجيء المصدر ايضا للمبالغة
في الفعل والتاثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا
مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عن هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون
قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الزمجرة وقال هي الرامي الكثير وهو على ضربين احدهما
التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى
اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل

والسبر وثانيهما الفِعِّيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفي القاموس الجنبي بمعنى
لحية الكثير والدِّلِّيلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسن بمعنى والعِلِّيلى بمعنى كثرة التمتمة
لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب
غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي
يجيء على وزن واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على ما سيأتي
في غير الرباعي المجرد واما فيه فطردا للباب الآتي كلم يجيء المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء و
تشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع ولذلك فعال بمعنى التفعيل
في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والآتي قائل يجيء قتالا بكسر القاف وتخفيف
العين وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلاما قاتا ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في
قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها الالف في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع
قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها
وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والآتي في تحمل يجيء تحمالا بكسر التاء والحاء
وتشديده فيهن قال كلاما قاتا قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر الف والا
في زلزل يجيء زلزالا بفتح الاول فانه يجيء في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسر
قياسا مطردا لفعل المضاعف بخلاف صحيح فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر في المضاعف
افصح لانه اصله لما فرغ من بيان ابنية الاصل شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل
فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل
مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسه او بزيادة حرف الجر واتمام بفعل على مذهب البصريين
اشارة الى التحقيق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الى احتراز عن باب

الفِعِّيلى بيان
توحيد
اعلم
لغة لرابعة

لا واحد بيان اعادة المصدر في المصريين

فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولا
يختلف حكم هذا الباب في المعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بما عليها في
غالب العادة انه هو الله تعالى تركه للمص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان
الاول معلول الثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه فقال فسه وثلثون بابا منها كانت للثلاثي المجرد
والا فلم سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبط ان لماضيه ثلثة ابنية
لان اوله لا يكون الا مضموما لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثاني
منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبل والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير
المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخرج عن دور وحركته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو اما ان يكون
عين مضارعه او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت فتحة
فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع في ستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين
في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح بفتحهما وكرم يكرم بضمهما وحسب يحسب
بكسره فيهما ويسمى الثلثة الاول دعائم جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها
لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع
فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اي والكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة
الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها
فلان الافتتاح في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي
والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديمهم الضم على الثالث فلفتح عين

ستة م

الذي هو مصدر صح

الا الذي بعد المنصوب اشتقاق الافعال فعل مع المصدر والبصريون منع ق

ماضيه ومن قدم الثاني على الاول فقد اخل بالترتيب الطبيعي وهو اقوى وقد يقدم الثاني في الترول
من العلو الى السفل الذي هو اصل في الترتيب وقد يقدم الاول على الثاني في الترقي وتقديم العين على الفاء بعضها
فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع وكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني على الاول
فللنظر الى ان الضم فوق الفتح فوق الكسر والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث واتمام الجمع من مكسور
العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل وما بقي من
مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء المدرج
في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثابت والكسر
الضرورة ولما كان سبب دخول الالف الثانية الاول في الدعائم لمراعاة اختلاف الحركات وكثرة
الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة
الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعين
لذلك لم يعلم عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا وهما كما
انتفاء الامر الاول فيها ظاهر الا انه تذكرة في اولها وفان وفخ يفتح لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم بجيئه اي مجيء باب فخ يفتح بغير
حروف الحلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع لمقارنة خفة فتحة
العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا التاء في التزيد ولم يقولوا اوفاء وزوال فعل
الفاء المسكونة في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجيء بغير حرف
الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي
والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لك وقول فيه من التقاء المتداخلة والشواذ
نشده على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن
بكسرها

الطفرة صحراء وتيه معناه واح

بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان

بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فلفتح العين من الاولى والمضارع من الثانية فعل
ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وقد الزمخشري ركن يركن من
الشواذ وان ابى يابى من الشواذ النابتة عن الوضع فهي في حال المستثناة فكانه قال
القياس كذا في هذه الصور فلا نقض وانما بقي يبقى وفني يفني وفلى يفلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل الا من غير حروف حلق فلغة طي وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة
يعني ان الاصل فيها اي في الكلمات المذكورة كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من
القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم
يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع
لان الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل الناس على عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا
من القوة اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اعتبر للماضي والمضارع
منه حركة الاخر الا بلزوم ادب الشعبي للاخرى وانضمامها بها اعني بعاب الشاسب بين اللام
ومعانيها وباب حسب يحسب بكسر العين فيهما لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف في الحركات
لان العين فيهما مكسورة ولقلة في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب
لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط الشروط وقد جاء فعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر
على لغة من قال كدت تكاد اصلها اكود تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس
كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت
بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فعل يفعل ودمت تدوم شاذان والقياس فعل
يفعل من غير ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثتها
من الشواذ لخلة فكان المصنف لم يظهر بكدت تكود بالضم فيهما وفعل يفعل بالكسر في الماضي

الضم

تحصيل بيان

والفتح في الغابر وبدبت ندام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فتم يشرد وهاد وعلم
ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعب نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان
فراعى مناسبة الاصالة بينهما ثم المص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية
لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه
اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزايد
على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد
فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد ثلثة ابواب وذلك اكرم الرباعي
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسر في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال نحو اكرام بعكس
تفعل للجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول نحو قطع تقطيعا
بتضعيف العين قبل الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقبل الثانية لان
الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل
قدمه لان الزايد من جنس الاصول نحو قاتل بزيادة الف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان خمسة ابواب نحو تفعلل تفعللا بزيادة التاء في اوله وتضعيف
العين وهذا باب التفعلل قدمه لان احدى الزايدين من جنس الاصول نحو تضارب تضاربا
بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول
في زيادة التاء في اوله نحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال
قدمه لان الزايدين في الاول نحو احتفر احتفارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء
والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى
وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في

الاول

فثم يفصل بينهما

اي في قسم ما زيد فيه ثلثة احرف

الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه في الاول نحو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق
لانعدام سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول
نحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام والعين وهذا باب
الافعوال قدمه لان كل الزايد فيه قبل الآخر وليزم تأخر احمار ذلك بحث نحو احمار احمرارا
بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون
الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعلل وتفعلل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر
وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى نحو احمر احمرارا بزيادة
الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي
زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في البنية والمعنى وتكرار اللام بل هو
منقوص منه ولهذا قال اصلها اي اصل احمار واحمر احمار واحمر فادغما اي الحق للجنسين
اعني الراءين بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان
اصلهما احمار واحمر رد بعكس الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص
ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعلل فانه لو كان اصلهما احمار احمر من الاصل بلا ادغام
لوجب ان يقال ارعولا لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لما فيه علم ان اصلهما احمار
واحمر وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص
باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمناسبة عليه لانه منقوص من احمار وايضا يدل عليه وجود الظاهر
وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمار ثم صير الى الادغام يتيسر
المناسبة بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما في الاصل ويحتمل ان يوجه بان

بالادغام نسخ

يقال في على ان اصلهما احمار واحمر بفتح ما قبل الآخر فلما على الاخوي ابدل فتح ما قبل الآخر فيهما لم يدغم
لمانع نحو ارعوي والحالي معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوي فيكون قوله فاعتمنا
للجنسية وقوله لا يدغم للاعلام الجنسية بيانا للواقع اي لا يقع الادغام في ارعوي لان اصله
ارعوو قدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق الجنسية فانما قلنا الاعلال
قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه اشباع الضمة
في تسي من باب رضي اي الجواز لا بقل كلمة باب رضي ويقال رضوا وقووا وطووا وغيره مثلا
على الاصل وجاز الفك في باب حيي فلان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال
قد يتطرق فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه يتطرق فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب
للخمسة والثاني للرباعي المجرد ولم يفصلوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه
الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
في كلامهم اربع حركات متوالية سكنوا الثاني اذ في اسكانه مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة
ودحراجا وابواب ثلثة منها المنتسبة الرباعي المجرد ولم يفصلوا الاكثر من ثلثة ابنية طلبا
للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يلزم الخروج الى الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان
لانه افاد فيها غالبا نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا
بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق بدحرج اي مزيدة على الرباعي
المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملالة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب

الفعللة

الفعللة قدمه لان الزائد فيه من جنس الاصول ونحو قوقل قوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين
وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا
باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب
الفعولة قدمه لاشتراكه مع قوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمها
ونحو قلنسى قلنسية بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى
قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم تقلب التاء ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغير وهذا باب الفعلاة
وستة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي ملحق بدحرج نحو جلبب جلبابا بزيادة التاء في الاول
وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو جورب بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل
ونحو شيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة
كوجه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب
التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم
عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التفعلل
واثنان منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهما ملحق احرنجم نحو افعنسس افعنساسا بزيادة
الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء في الآخر ثم قلبت الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات
ندحرج لتقدم دحرج على ندحرج وقدم ملحقات ندحرج على ملحق احرنجم لكثرة ندحرج ولما
ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك فعال ومصداق حكم الالحاق والمصداق
اسم آلة صدق الحكم بالالحاق فعلى بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصداق

في الوزن اي مصدر في ذينك الفعلين فكانه الزم بين القوة الفاعلية وبين صدق الحكم بالالحاق
وانما الحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع انه مصدر بهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور تفعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا
وعرباد ابدا قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر جميعا واعلم ان المراد بالالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له عددا كحروف وفي الحركات
والسكنات وذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر وجعل ذلك الحرف الزائد
في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير و
التكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان حرف زائد فلا بد من مماثلة في
الملحق لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على قعنسس بانه ملحق باجرنجم وباجلخم
على استخرج لان استخرج بالنسبة الى اجرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اذ
في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون وقعت
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان
الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب جوقل زيادة الواو بين الفاء
والعين دون باب دحرج وفي قعنسس وجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب اجرنجم وتدحرج
ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المص
لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من تعلم
هذا الفن الا لمعان الامثلة لم نذكرها فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي
وهو

وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يبنى على اربعة عشر وجها لما يرد وانه
كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرتهما
لكونهما اصلا للمشتقات من المصدر او لانهما اسميهما اللغويين عند اي عن تعريف الماضي والمستقبل
وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد
ضرب نقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربنا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت ضربتما ضربنا وانما بدأ في المطرد والامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه
ومن بدأ بالمتكلم نظر الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال الآخر بعض وجوه الماضي حركة و
سكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لم يعرف ان الاصل في آخره ما ذا لم يتصور بيان سبب العدول
عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر
على سبيل الاطراد تابعا لبناء الماضي والا فليس شيء منهما من فليفعله فعال وانما بني الماضي
لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
عرضة لاعتبار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب
كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة لدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب
فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة
للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل فمررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب قدم
ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح
اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون
فيكون جزءه ايضا يعني انه بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه
جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون

بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات على الاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله و
لم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع توجب الاعراب فيه ولم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل
لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه من الماضي العمل اي لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه
ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان
موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فتفرق الشبهة
وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل
فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فايتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان
بمعناه فاعطي اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا اي بدل العوض
عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بنى الماضي واعرب المستقبل مع
فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي
بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس
كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع
وان كان موجب الاعراب فايتا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات
ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما سيجيء ان شاء الله تعالى وقوله
بنى الماضي على الحركة لعلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب

فيه

فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لعلة باعتبار اضافته الى
المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه العلة ناظر الى البناء على
الحركة فتدبر وبنى الامر اي الامر بالصيغة فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم
بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف حرف المضارعة وزيدت الالف في آخر الماضي للتثنية
مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون في آخره لجمع
المؤنث الغائبة والمعنى الجنة حتى يدل الحروف المذكورة على هما وهما وهن اي يدل الالف
على هما والواو على هم والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لطفها
ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج
اعني الحلق والواو من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر
ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء له صونا للفعل عن اخر الحرف الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن
زيادته زاد والجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والله اعلم
اي ولان في حروف المد خفاء تمكن في مدها اذا لقيت بعدها همزة مخالفة ان لا تظهر في
جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما
يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون
ضربوا هو هم وفي هند ضربت هو هي فبنى لمص الكلام على هذا فقال زيدت
الالف في ضربا للدلالة على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا للدلالة على ان تحته هم وزيدت
النون في ضربن للدلالة على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيه بسيا اي وخصت الميم
في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا

تمكن

حروف العلة

وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة من جنس الواو و
الجنس الى الجنس انسب لجاء رموا اي لم يضم ما قبل واو لان اللام ليست ما قبلها
حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فاقيلة مضموم تقديرا وضم ما قبل
الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كاللام في رموا فحتى لا يلزم الخروج من
الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لا تسمعوه اي يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد سكون الياء لنقل
الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها
ما قبل الواو حقيقة وانما فتحت الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتح بخلاف رموا فان
الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما يتصل به الضمير واما اذا اتصل
به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم
زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومده والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو للعطف وكتبت الالف فيما لا
يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لا طراد الكتابة ومنهم من حذف الالف و
يلتزم الالتباس لندوره ولزوال بالقرائن وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو
الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعو على لغة من لا يسقط الجازم عند حرف
العلة وكتبت في غيره طرادا للباب وجاء على هذا قوله بحوت زبان ثم جبت معتذرا
من بحوت زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجبت بفتح التاء
على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جبت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث
اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة

للمؤنث

للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرف في اصالة المصدر
لان التاء من المخرج الثامن من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا اي كالتاء فان
في التخليق اي في الوجود مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم عم اولا
ثم خلق حواء على نبينا وعليها الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى جل
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر لحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه
التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجيء في آخر بحث المضمر واسكنت الباء اي اللام
في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك
في الثلاثي المجرد وانما اوردتا لتين اشارة الى ان حركة الضمير قد تكون للضرورة نحو
ضربت كما يجيء ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في حركة اذ لو
قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت
مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتحة لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في
مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متوالية فانه مستهجن فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل
بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن
الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنت اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان
لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمة اي ومن اجل
ان مثل ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على

الضمير المرفوع المنفصل بعد التأكيد اي بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم
على خبر الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التأكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتأكيد التاء بانا
لان العطف كان على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير
الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل
لان التأكيد فصل ايضا اشعارا بان التأكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال بذلك
قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر
بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز بترك التأكيد مع الفصل لان الطول
الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة ولما قطعوا صورة العشرة
بالتعب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اي لم يلزم فيه
بعد سكان الباء وابقاءها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور اي الممنوع لان التاء فيه في حكم الساكن
لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض
كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء
في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل التقاء في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار
للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الكنين اما الالف
فلانه علامة التأنيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة
ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطيئة من ردؤ بالضم ضد جاد
فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اجلها ماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية

وبخلاف

وبخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على تقدير عدم سكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع
على المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما
كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول
فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف تقديره وهو اللبن الغليظ وعليظ
وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم سكان احد حروفهما وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع
الممنوع لان اصلهما هدايد وعلايط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة
في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا
وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من
الابرة وخلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء
لما مر حتى لا يجتمع علامتا التأنيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الا انه بمعنى مع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع
علامتا التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان الثانية زيادة معنى وهي
الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اي العلامتان فيه
من جنس واحد لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس
واحد في مسلمات لانهما تاآن فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لتنزل الفصل
فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف جبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف احدى العلامتين
الالف والياء المنقلبة من الالف التأنيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس
واحد وخفة الاسم وانما وجب تلك الف جبلي في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف

سواء كان من جنس واحد او لا

احدهما لان التاء للجمع والاولى للمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد
وعين قال ولانه عرضت فانها ليست لمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة فاعرفه ولا مثل
تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن جبل حتى زيد عليه
الف التأنيث بل وضعت كذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء اليا للتأنيث
في هذا وكانت ضعيفة بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة
لانك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا يأتي هذا قوله في صدر الفصل يجيء على
اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه
تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا
فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربتما ضربتما ضربتم ضربتن ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين
وهو بهما هو هو هو اصح انه اتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن
اذ لا يقال انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبار عن نفس المتكلم وحده مذكرا كان
او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها
ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجها في حصولها الى
ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل
حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلثة وفي الاربعة
وفي الخمس وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة
بالغا ما بلغ فلا تعين فيما تستعمل فيه الجمع فيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف
التثنية والى حاجة في صياغة التثنية يؤدي ليس في الجمع ذلك وهو صريح المراد على فرد
وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فانه لما كثر استعماله بالنسبة اليها استحسن الالتباس فيها
وسوى

وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضمائر للايجاز فان ما اصرح من زيدان فالتسوية بين
التثنيتين وان لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة بناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبار
لحصول عدم الالتباس في الاخبار لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه
مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة بذكر التسوية
بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمر لعدم ضعف لهما واما تثنيتا
المخاطب والمخاطبة والاخبار فلما كان لهما بحث مستوفى احكامها هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف
بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمر واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان
للاحتراز من الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني عنه فيما
لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار حتى في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما
وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه
وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبار لان الالتباس لما لم يقع في الاخبار بالتسوية الجمع
فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر وزيدت الميم في ضربتما اي
في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثنيات يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس
اي الف ضربتا بالف الاشباع وهذا الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة
ضربت وقيل ضربتا كم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس
في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك كان اخ مكاشرة
ملازم تبسم واخو ضحك وميتا الاله فليف الميتا اصله انه اشبعت فتحة الميم في الوقف فتولد منها الالف
اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تعهد زوجها
باخيه وكان زوجها قيل هذا وحصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه منع

بزيادة غير لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الكلام
فقوله انتما مبتدأ وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها مستقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة
لقرب الميم من الفاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولانك في قرب الساكن الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما ضم ما قبل الواو وقيل انما
خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لانتما اي للفظها يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو
في هو ميما في تحته التزموا الميم في جميع الباطرد ال وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء
ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة
به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا
في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف و
الواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال
ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هو الحروف واما التاء فعلامة للخطاب واشار
اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو فاعلا وقيل الفاعل هو مجموع
التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة
الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه مع انه
الاصل لانه حركة الفاعل فوقا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة
زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة
وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم
اقوى

اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح
لخفته والذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو ضربي
والكسرة اخت الياء فاسب اعطاؤها المخاطبة وقيل فتحت في ضربتما انباعا للميم لان الميم حرف
شفوي فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم
الشفوي لتناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف
وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
فان الضمائر بما ترد الاشياء الى اصولها فحذف الواو لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا
بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم
مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلثة
ولا يوجد في آخر جنس الاسم متحركة وغير متحركة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا
حتى مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا آخر اسم هو من غير
المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وغير المتمكن لا يوجد غير هو ولم
يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذف الواو لم يبق الا محتاج الى اللف
الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو
ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا بعد ضمة ثم كسرت لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذف الواو ابتداء

بضم اللام اذ لا وجه لكسرها فيبقى اثر من ذلك الاستعمال المحسوس بخلاف ضربوا اي
لم يحذف الواو منه لان الياء مع الواو ليست بمنزلة الكسر لان الياء لا تجعل شيئا
من الافعال اسما كما يجعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه وان كان قبل
ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي
هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما لم يحذف الياء من الطرف بسبب اتصال الياء به في الغلامي
بفتح العين الغير المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاية بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظي وهو الشدة وتردد لون
ضربتن اي جمع المخاطبة دون نون ضربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي اصل ضربتن
ضربتهن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتا بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم
من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا ولا شك
انهما متقاربان ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر
اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله
وكتابتها بالميم في الكتاب لتصور اللفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها
والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على
حالها على ما هو مصطلح القراء يستقبح بعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو
مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء وقلبها
باء تقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع
عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي اصل ضربتن بالتشديد ضربتن بالتخفيف
النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل

فاريد

فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد لجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن
لئلا يجتمع اربع حركات متوالية ويضربن حملا على ضربن واضربن ويضربن ولا يضربن ولا تضربن
للوقف والجزم ولا يمكن حذفها اي الياء دفعا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف
الا اذا اجتمعا لشيء واحد فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب
علامة اخرى حتى تحذف الياء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف
والياء فلخفة الياء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلت
النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا
من القيد ثم ادغم احد النونين في الآخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اولهما في
الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واخير النون
لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او
مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته اي ضربت انا مضمر وقد مر تحقيقه في الاعراب
والقياس ان يزاد من حروف اما الا انه لا يمكن الزيادة من حروف العلة لئلا يلتبس لانه لو زيد
الهمزة وهي صيغة الف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع
المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو
فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء علامة الفاعل لعني الضمة فاختير التاء للزيادة دون
غيره من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وضربت وضربتما
وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمته انه
لما كان المخاطب يتلقى اليه الكلام اختير الحرف شديد لينبه عن سنة الغفلة والقي
سمعه الى ما يلقى اليه وهو شديد ولحروف الشدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة

الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فعلى التاء
زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاثنين من
المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة لان تحته نحو مضمر وفيه نون فزيدت النون
في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي جمع المؤنث واختص الالف
للمخفف وقيل انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف فقالا لالتباس واختص
الالف لوجوده في انا والله اعلم وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل وانما عبر
عن الاتصال بالدخول ليشمل المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال الملفوظ في الماضي وانواعه
من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور بالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما
انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب
وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي من تلك
الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه
ان استعمل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وهذا اي كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى
يصير مجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج اثنين من تلك الستة المجرور للمنفصل حتى لا
يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضمائر
بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم

المرفوع

المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيدا فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير
جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار
ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه لزم جواز
تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير
ضرورة البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور للمنفصل منها خمسة اي
خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل و
رابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل
ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب
العرفية ستة منها في حق الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي
جمع كل منهما وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق المتكلم اي
المتكلم والمتكلمة ثلثة ثلثة له وثلثة لهما فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر والكل نجمة
من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا والاعتبار
للتاء في التثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا
دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربتا وضربتم وانتما وانتم وانتما
وانتم حيث عدت الثلثة الاولى الفاظا متعددة باختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل
التاء فقط وكذا عد الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط
لان اقتران ان في الامور الخارجية للتميز من الحركات والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما هو
بعد وضع الضمير اعني التاء وان فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها
اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك الكل نجمة من ستة في الخطاب

وهذا القول ذا فقط
لقول الشارح فيما سبق

21

والمخاطبة بالمشترك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما والنفي في الحكاية بلفظين بلفظ
المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة
مع غيرهما ولاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي
يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالنفي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة
فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء
في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انهم قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت
انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت الجمع فقيل فصل انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر الثواني والجموع ارتجلوا
للمثنى صيغة لكونه مقدما وتركوا معه الجمع فيهما للامن من اللبس بسبب القرائن فبقي
لك بعد الاكتفاء بالثلث والسقاط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل
اثنى عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الاقسام
الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير فلا شك يصير كل واحد منها
اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب
الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثنى عشر الباقية
من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في
خمسة منها اثنى عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل

وقدم

وقدم ايضا علة سكون آخر ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره
وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم
المتصل المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها
اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما
ضربتما انتن ضربتن انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمة انا لكونه ضميرا مرفوعا واما الالف على المجموع الذي حقه الواو الاصل في المراد امثلة
لفظ هو ان يقال هو هو اهو واعلى ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في
هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فلا لاشباع تقوية لهم والضمير في هو والهاء
وهما بدليل سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وابصار حرف
الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كالهما الاشباع على ما ظن الكوفيون و
لهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انتهو وبهي ولكن جعل الواو ميما
في الجمع قول الاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب
اعني قول واجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع
ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا
الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فلا يتاخر اي تاخير التعليل للقلب الخاص فصار الجمع
بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربتموا في انه انما حذف
لعدم وجود الهمزة واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور

وان لم يكن علة للحكم موجودا فيها طردا ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها
في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت بالنسبة الى
اختيها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لانها ذهبها
مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحرك
المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذا الاصل ان يقال انت انتما انتو انتن انتما
انتن بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا
لا يلتبس الف به بالف الاشباع في الوقف في قوله فكيف انتا كما مر وعمل الجمع للخطاب وهو
انتموا وانتمن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن علة الادخال فيه وباقي العمل
فيها كما في ضربتم وضربتن ولا لحذف واو هو وان كان في آخر الاسم واو قبل ضمة
لعلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك كلمة وهو ثلاثة احرف
حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما ولحذف الواو منه جوازا
اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل به وله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء
منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو البلاء
والهي للحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول
كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف بالهي
وان تعانق بشيء آخر بل يقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف
الواو وان لم يمنع مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل
القائم مقام الضمير المنصوب اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى

وضع

وضع المتصل في فتح حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان
يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو والياء لالتقاء
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المعلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو والياء المعلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم
المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم
واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فالحمل على
ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع
ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق
بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك
او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة
لتحسين اللفظ بعد حذف الواو المعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فياباه سياق
الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل بالاجماع
نحو عند غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه و
اشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء ساكنة او كسرة
نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء
فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصير هما مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين

ان يقال هي هباهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو هباهي
لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوا ياء لان
الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء
فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا التبس المؤنث بالمذكر
في مثل مهي وجعل في غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة
وهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء المنطوق به حقيقة او
حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا بادا
وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه منطوق به حكما وجعل
الياء مبنيا في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما
يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع
بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وضمت الميم
اتباعا لمذكره وشدد نون هن لان اصله هن كما مر من ان الاصل في ضربتن ضربتني
واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستة للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما
ضربهم ضربهما ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى
ضربنا بقي آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل
اجتماع ضمير الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك
بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك
وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة المغايرة

المضاف

بين المضاف والمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى من حيث ان كل واحد
منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز ذلك للاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا
وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي
تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لبيان ترتب الثاني عليه فلم
يؤد الى الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا ترى الاعلم ان الاول
ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك
ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة والثاني
عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب
اياها ضربت اياهما ضربن اياهن ضرب اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياكن
ضربتن اياي ضرب اياي ضربت منتهيا الى اياننا ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل
نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربني الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل
وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل
لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي ضاربوني اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء
المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى ساكنة قلبت
الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من
المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا بد من ان يكون الواو وهي الاخيرة او هي الاولى
فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازم الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج

من ضم لازم الى كسر لازم وهذا المزوج مستثقل فكيف بالمزوج الاول وان كانت اخيرة فانهم
استثقلوا المزوج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من المزوج من كسر لازم الى ضم لازم
وهذا اثقل فكيف بالاول وانما يشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام و
انما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة
في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام اللذين وقعا
في مهديّ اذا اصله مهدوي جعل الواو ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكرنا والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب
بدل من قوله خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد
من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن
النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت
ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا
في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما مر وانما
في المخاطبة المفردة في غير الماضي فقيها خلافا فعند بعضهم يستتر فيها واليه اشار بقوله وياء
تصريحين علامة للخطاب وفاعله مستتر عند الجمهور الاخفش اجراء للمفرد المضارع مجرى واحدا
في عدم ابراز ضميرها واستكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب
اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كاللام في يا الله فانها تجردت للتعويض

وعند

وعند الفراء اي الجمهور هي اي ياء تصريحين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون
فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء
للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب
في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذي للتانيث سواء كانت صيغة
موضوعة للتانيث او كانت التاء بدلا عن الهاء في هذه ولم يرد في تضربين للفاعل ياء
من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس بالتثنية في ياء
منها واجتماع التوكيدين منها وتكرار التانيثين في زيادة التاء منها وابراز الياء في تضربين ولم يستتر
للفرق بينه اي تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة
التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة قبل النون في تضربين على تقدير
الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالنون
بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذا اذ النونين مخففة والاخر مشدد او
احدى الكلمتين ملتبسة بالنون الثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس
بالمذكر المخاطب خصه وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر
المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التانيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما
كان في الخطاب اعتبر التباس بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم
مطلقا اي سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره انا اضرب في المتكلم وحده ونحن
نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب
ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن وانتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت او هي
ضارب ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن وانتن او هن ضاربات ويستتر اي وقع

الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه المرفوع بمنزلة جزء الفعل
لانه فاعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعوا للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتبهة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما الغي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه مع كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على
ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فيشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد
ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ اكتفاء عنه في التلفظ بلفظ الفعل
وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد
ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا
لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينهما ان ذلك جائز نحو
ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير
المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغائب المفرد
والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا لم يستتر المفرد
ايضا بلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد الذي هو الكثير
الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او معه غيره ودون المخاطب الذكر في الثاني الاستتار
حالة قرينة مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود
الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها الخفيفة
والابراز قرينة دالة عليه اي على وجود الفاعل قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو

نائب

نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا و
المستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء
الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدأ الكلام وللمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى
من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغائب حامل لمعنيين
الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر
الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائبة دون المتكلم والمخاطب
الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضميرهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه اي متكلم المستقبل مطلقا وانما ذكر
الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله
للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه
ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر
وقوع الاستتار في بعضها هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار
فيه ضعف عن الطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل
وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج
الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع لمحة دون
غيرها لوجود الدليل فيها ودون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب
اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان
لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله

والمراد بالقيد قوله الذي في الماضي

عريق بمعنى الاصل

فيما وجد فيه دليل آخر صح

مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا استند الحكم الى دليل آخر وان كان عدم الابراز مشتملا بيانا
للكل فعال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غايبة والياء
في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هندا وانت تضرب غايبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث
غايبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب الاعراب مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة في مثل
انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على
ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون
فواعل الافعال المذكورة وانما ذكرها وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء
في ضربت لحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في
تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها
ما دل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا
لتاء ضربت لحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند ولو كانت
التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من
غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة
النصب نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر نحو مررت بضاربين و
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالالف يضربان وواو يضربون نقول زيدان
يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم
يضربوا

ولم يضربوا في الجزم والاستار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل نفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها
عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله
انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن
الاستار المخفف الى الاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستار واجبا في هذه المواضع الاربع فيجب
ظهور فواعلها مظهرا او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل
زيد ولا افعل الا انا وتفعل زيدون ولا تفعل الا انتم وما ظهر في نحو اسكن انت وكاليد المستتر
لا فاعل وانما في غير هذه الاربع فالاستار جايز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد
وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه

فصل في المستقبل

المشهور فتح الباء على
انك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبله الا ان الصحيح ومقتضى البيان
على تسمية الآتي بالماضي بكسر الباء وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى
اي الى ضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب للمستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان مضارعة
المضارع في اللفظ المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فلما اضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا المضارع
الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون
في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للتكملة

ومشابه به في وقوع صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الثاني وفي دخول اللام الابتداء عليه نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه بالجنس في العموم والخصوص ولما كان شبوه
التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير متبين
بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته فانك
اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل
واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص ضرب
بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين
المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل
ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى السين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب
نحو استغفر والتحول نحو استحجر الطين والاجابة على صفة والوقوع بعد كاد في المؤنث نحو اكتلس
والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب لا بان يدخل
اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد
في هذا التشبيه الى المبالغة بين التشبيهين فام من غير قصد الى الطاف ناقص بكامل حتى لو
دخل اداة التشبيه في المشبه ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف
غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم المشبه به
هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل انتفاء الفرق بين وجه الشبه فانه يصدق ذلك واما

في نفس

في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه ان يقوم اليد واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد
قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها
فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به
مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في
في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح ويدل
على الاصح حروف النفي حتى يصير المضارع مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان
الاصل بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي المجرد
واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الاصل دون الآخر
منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي اي بتشبيهه في
زيادة الالف وبغائبته في زيادة الياء دون مخاطبته اذ لا وجه لمكان اللام وتحريك الياء لانها
ليست بضمير المتكلم الا في الضرورة وبجمع مؤنثه في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس
حملا للمقابل على الاكثر واشتق اي اخذ المضارع من الماضي لان زيد عليه ولم يشتق الماضي من
المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على
الثبات اولى بالاصالة وزيد في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد
للمستقبل بان عكس لان البناء المزيد والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ
الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع
زيادته بعد البناء للمجرد والزمان للمستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي فاعلي الثاني

وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو البناء المزيد عليه للدلالة على الزمان
للمستقبل والزمان الحاضر لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا
اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا مروفا تدل
على المضارعة وعلى هذا المعنى جرى على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس المسمع بها لكثرة دورها في الكلام فتعينها
اذ الكلام لا يخلو عنها او عن اخواتها التي لم تكن فعموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما تقتضيه
المناسبة فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة بينهما وقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اي الشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها
ليتاتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبداء المخارج
كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسبه اي الالف المتكلم وقيل انما عينت الالف للمتكلم
وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب
اي للجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي به الكلام فناسبه
ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا
يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه بناء الكلمة وانما نحو قوله
اوتوا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان الواو القطع والعطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواو الاولى لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيدفع النقل بالادغام في الوصل
في نحو وجل بضم اللام اي فيما وقع الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع قبل الفاء واوا ايضا
طردا للباب في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف
ومن ثم

ومن ثم اي من اجل التكرار هم اجتماع الواوات قبل من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ
قد يكون فاء الكلمة واو اقلو زيد قبل الفاء واو او عطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة
وطرد في غيره وعطف على قوله قبل قوله وحكم ان واو ورثيل اصل وهو الاهمية وزنه فعلل
فحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين للمخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء
كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس
بالاقرب اشكل وانما اتبعوها الياء دون غيره لاستوائهما في الاتي كما جمع ان شاء الله كف ولم
يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو التكسير الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع الذكر
لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء اي لجنس
الشخص المذكر الغائب اي لفرد جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة والغائب
لما عرفت لان الياء مخرجه من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين
المتكلم والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها النون
لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة الا هي الاولى بالزيادة شيء وهو
اي النون قريب من حروف العلة في خروجها اي النون من هواء الخيشوم وهو افضل الانف
وقيل وعينت النون للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك
لم يذكره وضمن هذه الحروف اي حروف المضارعة في جمع ابواب الخمسة الاتي في ابواب الرباعي آتي
رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعلل وفعلل بتشديد العين وفاعل فانها
مضمومة فيهن لان من جملتها اي من جملة حروف المضارعة الياء والكسر عليه مشكل فحمل

للغائبة

وقيل الكسر في الياء لمناسبة الكسر في الحروف الثلاثة

الباقي عليه وفي فتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية
والرباعي فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي
من حيث الفرعية فاعطي له بدل على ما قرر ناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما فتحت
هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين
للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون العينين على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح
فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه
على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه
لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ما وراء الرباعي مما قل استعمالهن لكثرة حروفه
فلو ضمت فيه يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان جملتها الياء والكسر عليه
مستكره واما يعلم فاصله يوعل بغير هاء من الاوافقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت
الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب التركيب والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد
ضم حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في الرباعي وبعض
الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم ويعلم واعلم
ويعلم في مكسور العين وفي مكسور الهمزة فان ماضيها علم بكسر العين الفعل ويستنصر
ويستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض
اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فيكسر

اهل

اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوي احدى الياءين بالاخرى نحو يعلم ويعلم فانهم على لغتهم
فيما كان الفاء واوا في غير يعل واما في يعل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة
كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء
لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه
للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضي المنفي بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق
ووجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزائد
اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لانه يلزم بكسر الفاء
وهي ساكن توالي الحركات الاربع من غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل
بفتح العين وبين يفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت
على تواردا العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتنفخ
اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب
والمخاطبة مفردا ومثنى وجموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموعة اذ في جمع المؤنث
الغائبة حرف المضارعة ياء لا تاء فلا يجتمع فيه تاءان احدهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب
واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها
مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة
وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لان رعاية
كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان التفعل

انما يحصل عند التانية واما اثبات التاءين فهو الاصل لدلالة كل واحدة والطلب منهما على معنى
ففي قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة البناء للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل
ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذا
الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم تعميم الحذف
لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف
عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول
من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في المضارع الابواب
الثلثة لاجتماع المثلين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين واذ علمها
والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه بالسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا
تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته بكلام الفاعل
جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل
يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والدلالة لا تحذف واسكنت
الفاء في اضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة
الياء واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يعرب
الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين في القسامة ومن ثم من اجل ان
اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اولى عينت الياء في اضرب للاسكان
لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الياء قريب اي يعرب

من النون

٣١

من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بين صيغتي المخاطب
والغايبة المفردين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمتكلم ذكره في تعيين
التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته استوى فيها
اي المخاطب والغايبة في الماضي في مجرد التاء لا في حركتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح
التاء في المخاطب وهي نصرت بسكونها في الغايبة وانما اورد المثال هنا من باب نصر
مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعاء اشارة الى ان باب نصر فيه
جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه
ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب ولهذا لم يقدم شيئا منها
احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي
بضرورة الابتداء بالساكن ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب
بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا لذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون هذا سببا لاخره
ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء في الغايبة لئلا يزول الاستواء حتى
لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل تمدح اي في باب يفعل بفتح العين والا يكسر
حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس
المذكور بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتح اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير
الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين اخواتها في المراد الاشلية
من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء
وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيها زيدت فيه مع خفة الفتحة

بينهما

بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في آخر المستقبل
يعني بعد الالف والواو والياء والتاء ويجوز في الحلاق الآخر ما بعد هذه الحروف
لشدة اتصالها لكونها كضمائر الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان و
تفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع
لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم كما يجيء لان الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة
والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حرف المد واللين لمكان الضمائر فزيد حرف شبيه
بها وهو النون في جميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة
لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حال الجزم والنصب كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن
فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا يا فيه كونه علامة للجمعية ايضا اي كالتانيث
ومن ثم اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع
علامتا التانيث ونون تضربن تخصص ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربي
ضمير فاعل عند الجمهور كما مر في المضمر لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة
الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع
اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيف اليه اعني
التانيث ولما فرغ عن البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وبقي لفظه نحو لم يضرب

اي لم

اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط اعني ان من حيث
اختصاصها بالفعل كما ان اذا دخل على الفعل ماضيا او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة

فصل في الامر والنهي

الامر صيغة
تطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب فخص المبني للفاعل بالتعريف
لكونه الاغلب كما قصد ابن الحاجب في تعريف المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى ج زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان
لتضربا هندات لتضربن واضرب انت اخره وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولهذا اخره
عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق سبعة اشياء من كل مصدر
لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما انه هنا كما انه اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب
معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل
بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق
من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل ثم دخل اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها لانها من
وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام
ايضا اي كما انها من وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف
هي الزوائد فتكون هنا بمعنى الزيادة وهي اي حروف الزوائد الحروف التي يشتملها قوله
يا اوس هل عنت ولا يا تاسهو فقال اليوم منساه او ساكنوهما
او اتاه سليمون او اتاه سليمان او سنت مولها او اماة وتسهيل

او قول الشاعر ابي عثمان المازني **هويت** من باب علم اي احببت واما ما يكون
من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط **السمان** جمع سمينة بمعنى النساء
السمان **فشيبتني** اي جعلتني تلك النساء شيب قبل وقت الشيب بمقاساة
الشدايد وتحمل الاحزان والمصايب في مواصلتهن واستمر محبتي اياهن الى ان شبت
ويؤيده قوله **وقد كنت قديما** بكسر وسكون الدال بمعنى الزمان القديم **هويت**
السمان اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة
والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واناه سليمن بشملها والالام
والسين والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سيال ابا عثمان المازني فقال
له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له الطيالسي رحمك الله قال المازني قد اجبتك
مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زيادة في كل مكان بل معناها
انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا الا ترى ان حروف
هو انها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من كونها اصلا بان تزنه الاصلي بالفاء والعين
واللام وتخرج الزايد بلفظه لا بمقابله فاذا قلت ولا عيتا ولا ما تقول ضرب وزنه فعل وضرب
وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه
استفعل وقصيب يجوز فعيل وعار وزنه فال وعلى هذا فوام العايب من حروف العلة
مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية للمضارع
وكسرت اللام اي لام الامر مع انه من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبنى
على الفتحة التي هي اخت السكون لانها متشابهة بلام الجارة في الصورة وانما شبهت
بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب

بمقابلة

بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرفت ان موضعه بل الجزم
فيكون للجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون للام بمنزلة الجار فعمل صورته مثل صورة
الجار وعومل به معاملته الى الجار في الكسر وسكنت اللام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد
الواو والفاء اكثر اي اسكانا اكثر لكون اتصالها بما بعدهما اشد لكونها على حرف واحد
فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف
فتخفف بالاسكان العين واما ثم فحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون
بعده لكثرته بعدهما لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن
العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء
للتخفيف كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين
لكون حرف الحلق قويا فتستتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق
مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير الامر في الاسكان في الواو وهو بسكون الهاء
وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون
يقال وهو بالسكون وحذف حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة
استعماله اذ اصل اضرب لتضرب بالتاء في الفرقين كما في اذهب ان شاء الله وكان القياس
في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغايب لان الغلبة في الامر انما هو معنى اللام لان
اللام وضعت لذلك فيه وزيدت للجملة كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا
ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين
مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع
فقوله وعين الحذف اي حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب

للكثرة اي لكثرة استعمال هذا الجنس والتخفيف به اولى لما مر الى قوله وحذفت الى قوله للفرق
ومن ثمة ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في ام المخاطب المعلوم لكثرة استعماله فالمحذوف
حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب اعني يعال لينصرب باللام والتاء لقلة استعماله اي
المجهول واجتلبت الهمزة وخصصوها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد
حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ لا ابتداء بالساكن
متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها لخروجه من تدحرج وكسرت الهمزة
للمجانسة لان الكسر اصل في تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل
الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركاته عن الاعراب الاستثقال
دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما ينصرف ودخول احديهما في المعربات كلها فلما احتيج
الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب والكثرة بها بالسكون الذي وجد في بعضه من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا
ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء ولا افعال منه القدح في الخط الاوفر
المعلى ولا كسيكر نوعا الاوام من الافعال المتعدية الاوامر وما ينجزم منها بانواعه وعند
ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك فمعلوم
ان لا مدخل للحرف في الافعال فما فادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر ولكون
الكسرة طارئة بحكم المتقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد
بفائدتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم
اللسان ولم تكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة
وصل

وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا الا انه كثير
في عبارات المصنفين بتقدير الكسرة اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرها الى
الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي عند اهل هذا الفن ومن ثمة اي ومن
اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قوة باء ويقال ضمة مع ان ما قبلها
ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو الفاء
وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بالضم للاتباع اي لاتباعها
للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقله المخالفة بين الثقيل
والاثقل وفتح الف ايمن في ايمن الله اي همزة وجواز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة
بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى
او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح
فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا اسكنت صارت هواء فكذا الالف اذا
تحركت صارت همزة والهمزة اذا اسكنت ومدت صارت الفا كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج والاصل في الف الوصل الكسر لما عرف لانه جمع بين الف القطع لانه الف
افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
للكثرة اي لكثرة ايمن استعمالا ولكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف
يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا حجة مثل السقوط وفتح الف التعريف
مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اي كايمن واعلم ان
حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع اصلها الكسر

لكثرة استعمال اللام وعند الخليل الى كهل علامة للتعريف وانما حذف عنده همزة القطع في الوصل
لكثرة الاستعمال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى
هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل
معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ابن عومل
به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب
الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح
معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه
الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده
للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس
من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تاء تكرم
طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله
تاء تكرم لكون ماضيه على اكرم فجاء بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر الثلاثي المجرد
اولا علة حذف الصلة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت
بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة رد توهما على
فتحها

لكثرة استعمال اللام وعند الخليل الى كهل علامة للتعريف وانما حذف عنده همزة القطع في الوصل
لكثرة الاستعمال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى
هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل
معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ابن عومل
به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب
الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح
معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه
الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده
للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس
من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تاء تكرم
طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله
تاء تكرم لكون ماضيه على اكرم فجاء بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر الثلاثي المجرد
اولا علة حذف الصلة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت
بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة رد توهما على
فتحها

فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة من تكرم لاجتماع
الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ احتياطا
لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيف يا من علم بفتح العين وتشديده فان قيل العلم
بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديد والمد جمع عجم كفرس وافراس
وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه فلما الاعجام تترك كثيرا في حصل الالتباس
ومن ثمة اي ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في الثاني في حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا بان يكتبوه في
الاول لان الالف تخفيف وذلك ظاهر والزيادة بالتخفيف اولى وحذفت الالف في الخط في بسم
من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم وجزم آخره اي آخر الامر في الغايت باللام اجماعا اي اجمع
النحاة من البصريين والكوفيين على الجزم اجماعا او حكموا بالجزم بمجمعين لان اللام مشابهة
بكلمة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه
الى الاستقبال نحو ان ضربت زيدا ضربك كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء
نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغايب
امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل امر لتضرب بالتاء كما هو القياس
لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اي عند الصرفيين من البصريين والكوفيين
ومن ثمة اي ومن اجل اصل امر لتضرب قراء النبي ع فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل

المجرور موضع فاوجوا قبل ان النبي لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب
والتاء للحاضر في حذف اللام من لتضرب امر للمخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال
جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف علامة الاستقبال وهي التاء للفرق
بينها اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد
ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطى له اي للموضوع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة اثر اي حكم علامة
الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي بان اعطى لتاء ربت
على ربت في مثل قول الشاعر فتلك اي فرب مثلك في حذف رب عمله وهو الجر قوله
حبلى صفة مثل قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف
على حبلى فالهيتها اي شغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق في
عنق الصبي حفظا عن اصابة العين قوله محول اي اتى عليه حول صفة ذي ولم يعل محول
لئلا يلتبس بالمشتق من الحوالة اعني المحبل وصونك النساء بالحبلى والارضاع وفي وصف
الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال النساء اليه واما في الوصف
بالحبلى والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق
الصبي اذا كان في غاية الحسن فخيف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهله
لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال
فلانه في تلك الحال يظهر منه من كلماته اللطيفة اللذيذة ولمركاته المرغوبة الشريفة ما لم يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند
البصريين فهو اي المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء

لان

لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب
ان تبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغايب واطلاق الجزم على سكونه
وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه واعرب المضارع مع
كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني
الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه صفة للنكرة ولما مر يقال انه
بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات
والتسكين وذلك ظاهر لا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة
الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل في البناء ومن ثمة اي ومن اجل ان بناء الامر
للمخاطب انما يعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة
حتى قيل فلتضربوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وربت
في آخر الامر مطلقا غايبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى
خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربنّ لتضربن لتضربان ليضربنان للغايب وكذلك
ليضربنّ على صيغة المجهول الى وكذلك زيد في اضربن اضربان اضربنّ اضربن اضربان
اضربنان للمخاطب وكذا لتضربنّ للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربنّ مع ان
اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فلخفته
والصيانة للفعل عن الجر والكسر اي في عدم التحريك بالكسر وللاحتراز عن الثقل و
الالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لكان اجتماع
الساكنين ولا للضم والكسر لكان الثقلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف
واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة

بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنه فقيل
اضربن التقاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية التقاء بالفتحة في ليضربان
حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر
وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة متابعة اي لاجل ان يتابع
بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم
ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم ولذلك لم يذكر حكم
الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخمسة
التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد
وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التأكيد لان ما قبل النون
الثقيلة يصير مبنيا لانها اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل بها النون التي لا تتصل الا بالفعل
ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب كان
بالحرف او الحركة اذ لا اعراب في الوسط اردة الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب
لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الف الفاصلة
في ليضربنان اصله ليضربنن فرارا عن اجتماع النونين اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل
ولا حذف نون التأكيد لئلا يلزم بطلان الغرض فتقع بين الفصل بشيء واختص الالف للخفة
وحكم النون الخفيفة من حركة ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب امرها مثل حكم النون
الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي
وجب فرض ذو لها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على المشددة ولم يجمع النونات
فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس جوز ادخالها

في فعل

في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي
عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التأكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدى
من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له اعني التأكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد مفيد اصل
في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بذلك المعنى متفق
عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة
براسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه مفسدة
وههنا كذلك لما عرفت من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى
من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على
غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف احدهما
اذ في حذف الالف المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن الاناث يلزم بطلان العمل
واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اي مرتبة في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها هو
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير التقاء الساكنين كلا ساكن
فلا يتحقق التقاء الساكنين لخلوص سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس

قوانينهم

وضعت له

دون بيان

فساد صح

والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس
اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا وتحريكه بالكسر
للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون والكسرة على قراءة ابن
عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها في جملة وفي بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الجملة
الاول والتزام وهو الثاني فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم
المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزمه الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والذلاعا قبن فمحمول
على الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل للمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر
وهو الثالث ثم ان الطلب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فان ذلك مقتضيا
لتاكيده لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون
الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو
وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحال في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه
لما كان موجودا او امكن للمخاطب في الاغلب باطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود والايق بالتاكيد اعني الاستقبال احدهما الامر مطلقا كما مر في الغايب نحو
ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا تضربن
وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض
بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل
المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه

وسادسها

وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن وللجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء
وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد دخولا قليلا مشابهة
اي لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انها غير موجبين وفي كون حرفيها لا نحو لاضربن
والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت
من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع
من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجيء المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله
من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في
ضربت زيدا الى آخره ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد
زيدا الى آخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل
لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما
مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين
خساسة الفاعل واظهارها فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان تكون غرضا من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما انما تبيين خساسته واظهارها نحو شتم الامير
اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تظهيرا للسان عنه او تبيينا
لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تظهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته كذلك الفعل
نحو بني لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بكسر العين
في الماضي لانه معناه اي مجهول غير مفعول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمفعول اسناد
الفعل عمن صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير مفعول وهي فعل لتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اخلولم بفعل لالتبس المفعول

مطلب المجهول

لا تصلح

لقيامه مقام الفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان
يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم
الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى الضم اثقل من العكس لان الاول طلب
ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة فعل غير مقصودة لا يجيء على هذه
الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دئل بضم الدال وكسر العين وهو معز الجبل ودئل
بالضم والكسر ايضا ودويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة مقصودة لشاعت
في كلامهم ويجيء للمجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان
هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات
والسكنات ولا يجيء عليه اي على صيغة فعلل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء على فعل فيكون
هذه الصيغة غير مقصودة ايضا فبتناسب اللفظ والمعنى ويجيء للمجهول في الابواب الزوائد من
الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه يضم
الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج والحرج وبضم الاول اي بفتحة اصلية كانت
كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعلل و
يتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج
تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان الاول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر
ما قبل الآخر وهي اي السبعة تفعلل وتفوعل وعلم حكم تفعلل منهما وافعلل وافعول و
استفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعالّ وافعنلل وملحقه علم منهما وضم الفاء في

افعنسس وملحقه

الاولين

الاولين اي تفعلل وتفوعل ولم يقتصر ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر للمفعول
في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
بمضارع فعل بالتشديد في تفعلل و فاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في كلمة
الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافعلل بفتح الهاء
في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافعلل في الامر الواو هنا مثله في وافعلل
لا لعطف افعلل على افعلل يعني اذا قلت وافعلل وافعلل احدهما في الماضي والآخر في الامر
ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افعلل معطوفا على افعلل فيكون تقديره وافعلل يلزم الالتباس
فضم الهاء في الماضي المجهول لازالة اي الالتباس فعل التاء وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على
افعلل فصل في بيان اسم الفاعل قال ابن الحاجب وهو يسمى اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوا اصل الباب لكثرته ثم بقولوا اسم المفعول والمستفعل وفيها قال الظرابي
ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الصيغة الآتية على وزن فاعل بل يراد اسم ما فعل الشيء وهو
الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء
وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعول او المستفعل بمعنى الذي فعل الشيء
اذ لم يات المفعول والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمنكر والمتدحرج والباهل والفاخر لان الاغلب
فيما بنى له هذه الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات
من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما لم يكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر

لكثرة الثلاثي

الى الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام
به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان او متبعد منه والجمع
مصدقان هذه الاحداث بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان
قيامه نسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا
يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا
كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول ولما قام وذلك لان المجهول امر مذكر
بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت
تلك الذات او غير عاقلة ولعل قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب
الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في
الله عالم يخرج الصفة المشبهة لانه وضعها على الاطلاق للحدوث والاستمرار وان قصد
بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل
لان معناه ليس مقترنا باحد الازمنة الثلثة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شيخ شبه
له الكرم وزيادته لا انهما احدثاه واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التي مر ذكرها والعامل
المصدر المعرف باللام على غير القياس وحينئذ اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره
على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد
بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر
انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين سائر
حروف المد لخفتها الا ان الالف زيدت بين الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير كاسم

الفاعل

الفاعل شابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم
وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم
النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال للابقاء على السكون وان الادخال في الآخر
يصيره مشابها بتثنية المضارع بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما
لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة
للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا
لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها بما صيغ المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد
حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة
لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما ينقل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن
اتى باسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس الحاصل من اختيار النقل لان لغتهم سلامة
عن كل مشاعة ونقله وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر مأخوذ من
المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه
المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة وفي الصيغة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل
ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما اي اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به
فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط لخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به
الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من

تعريف اسم الفاعل حتى عدّا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدّهما في المشتقات
من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدّمهما على بناء صيغة اسم الفاعل من
غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما في
اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها
ولم يات شيء منها على القياس الا الاكوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها اتت
منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وفكس بفتح الشين وسكون الكاف من فعل بكسر العين وصلب
بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن
بفتحهما وخشن بفتح الفاء والعين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة
من فعل مضموم العين ولذلك ذكر حسن كعطشان بفتح الفاء وسكون العين من
فعل مكسور العين واجول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن اجول
مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق
واحرق وآدم وارعن واسم واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه
من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين
ولذلك اي كما ان حمق يجيء بالضم يجيء حرق وسم وعجف اي فعل بضم العين لغة
فيهن اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم
ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو
المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه

نحو

نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زايد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على القياس في لغة رديّة وعليها جاء قولها صفراء شرّاها هذا من قول امراة قالت لحليلها اتي
اتماوت فاذا دخلت فانه ليلا فاخرجني واذهب في اي مكان لا يعرفها اهلها ثم فعلت المراة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا هي ذات يوم
قاعدة مرت بها بنات لها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله والوسطى صدقت والله قالت
المراة كذبتما انا لكما بام ولا ابيكما بامراة فقالت لها الصغرى اما تعرفان حليلها وتعلقت و
حرجت بها فقالت الام عند ذلك صفراء شرّاها وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من
الثلاثي احترازا عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه يجيء منهما بشرط كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي ويشترط
كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم
امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم تحذف منه شيئا وان حذف الزوايد وقلت هو اخرج
من استخرج مثلا ليلتبس بافعل من اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء
ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من
العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا احتياج الى تقييد العيب
بالظاهر كيف وعدّ الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب
الباطنة لان الشان فيها اي في اللون والعيب يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ جاء فيهما
افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد
تفضيل الزايد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل باشد ونحوه مثل هو اشد منه سوادا
واحسن بياضا واكثر حمرة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل

المفعول

41

بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان
يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من
عكسه لان الفاعل مقصود منهم حيث لا يتم الكلام بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فضلة في الكلام
لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التفهيم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب وبالعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي
اسم الفاعل مع انه اكثر عرضا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة
ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام وخواشغل
اي اكثر مشغولية من امراءة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول
وهو اي فلان اعطاهم اي اكثر اعطاء للدنانير واولاهم من الزوائد لانهما من المعطي والمولي
بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من ببنقة اي اسم رجل وقصته مشهورة جاء من الغريب
شاذ لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في
فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جمع الاوفاق اذا كان فعيل بمعنى مفعول
وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراءة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراءة
جريح بمعنى مجروح ومجروحة ولعدم ذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء نحو
اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة والكتفي في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذا الالتباس بالاقرب
بالقرائن اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف او لا تقول رجل
نصير وامراءة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والا قل لانه لا يلزم

الهاء

الهاء بالعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة
اي فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول
المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا نظيره
اطلاق احمر على شخص له حمرة واراده انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة ح فيكون
صفة وتسميته شخص له حمرة باحمر ذلك الشخص الاحمر ح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة لهذا الوضع
فيكون اسما وقد يسمى اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي
فيه المذكر والمؤنث لموافقته في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا
هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى الرحم او كان في الكلام حذف اي ان رحمة الله شيء قريب او ان رحمة الله قريب هذا على الاكثر
واما على الاقل فلا حاجة الى التأويل ويجيء فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعلة وتكثيره نحو منوع
بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
كوامراءة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر والكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف
والكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر
الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في قوله بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان
الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلته

المؤنث واعطى الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في قوله
اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء
للآخر فيهما ولم يعكس لان مفعول ثقيل لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه
في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء حقه فاعطى لما هو كثير الاستعمال
ومجي للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله صبار فاعل يجيء بفتح الصاد وتشديد العين و
سيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او بالخاء المعجمة وبالذال المعجمة
في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمنقب ولهذا
ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء
وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهذا مشترك بين جمع المذكر للكثير لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه
بينهما اكتفاء باشارة اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجميع وعلامة ونسابة بفتح الفاء
وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى
اخواتها التي بالتاء وخوصبار لشهرة امره كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وكوية
بكسر العين وفروق بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره عن اوزان مبالغة اسم
الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيب وجذامة ومسعام ومعطير
بكسر الميم وسكون العين في الثلاثة ويستوي المذكر والمؤنث في السبعة الاخيرة وهي علامة
الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما
لغلبتهن في الاستعمال فانها يقتضي ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء

ويعلم منه

ويعلم منه غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه وزن مفعيل وهو من السبعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير لانه لغة
وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عروقة الله بالتاء في المؤنث وبغير التاء في المذكر
وان لم يدخل الهاء اي التاء الحاق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للمفاعل
حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل
عليه وانما حمل عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته اي
صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا
على صيغة المستقبل ذلك الباب كائنة ميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه
وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومجرور تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل
مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه المكسور العين كمتدحرج
ومتضارب ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو
فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان
بمثله ولو فعل لزم الالتباس واما الالف فلئلا يلتبس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه
شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف المقيم هو مقامه اعني حرف المضارعة اما مضموم
كما في الرباعيات او مفتوح كما في الثلاثيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي
المجرد المكسور العين نحو مذهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مذهب بكسر ما قبل
الآخر لانه من اذهب ويأتي على وزن فاعل والقياس مؤتفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر
لانه من ايتفع شاذ لا يقاس عليه وبنى ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة اذا اتصل بآخره

الفاعل

مطلقا تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل مصرب وقيل الا تاء اي ما قبل تاء التأنيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال تاء التأنيث فيه والاعراب لا يجري في الوسط فيفتح تقليل للبناء
على الحركة لما كان آخر الكلمة في اتصال نون التأكيد به نحو اضربنّ واتصال تاء النسبة نحو صرحيّ
بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء
وبني على الفتح للخفة **فصل** في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول
حقيقة هو المصدر لان المراد للمفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا مستترا لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله وهو اسم
جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسم الغير المشتق من يفعل اي من المضارع
مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء
الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لموافاتي بينهما
وقوله من وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت
عدم مرو كلك فهو معلوم فخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اقدر واولم لان اشتقاقه من
يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير
وان كان واقعا عليه وانما قيد هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد
على وزن مفعول غالبا وانما قيد هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجيء
بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو
اي اسم المفعول نحو مضروب مشتق اي مأخوذ من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة حاصلة
بينهما في الاسناد اي مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد
حذفه وحرك حركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من

غير

غير الثلاثي ووقب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضروب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم
حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب
ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
وينفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها
فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة اي ضمة الراء لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما
مفعل بالتاء لخو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا اي تقدير هذا الارتفاع مضروب
مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اي بقية الافعال في الالتباس على تقدير
ضم الميم اعني مفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع اي لم يغير الموضع اذ الالتباس به
على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مساويا
في التغيير لاسم الفاعل من الثلاثي اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل
بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم
العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي واو كان مثل يفعل في مطلق الحركة والسكون
لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركة في اكثرها لحركة نحو ينصر فهو ناصر ويحمد
فهو حامد فغيره تغيير وانما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في
موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل
لمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور
كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما
كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير
الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا

لفعله

نحو مسجد بفتح العين وهما راجعة مختبر بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من
غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل
فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتها فصل
في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد
لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها
من بعض ولما لم يمكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسمهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
اعني اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي سبب استدعاء
حمل عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه للمكان
اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون
في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني
للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المكرر
وفتح يعرف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهي اسم مشتق من
يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان
ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذا الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبته لهما
جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة
مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول
لمناسبة بينهما اي بين المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل

ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول
وصيغته اي صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل
مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة
كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال ولما اخص
استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل
بالفتح فمفعل بالفتح نحو مبيت وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بكسر
العين للموافقة نحو الميسر من ايسر بفتح الياء وهو لقب القمار وان كان من يفعل بالضم
فمفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو تقسيم موضعه كما في
انشاء الله كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من
ودّ يودّ صرح صاحب المغرب ايضا ويدل على ان حكم وفي مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به
عن بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي للمنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان
من باب يضرب والا فبفتح ثم كلا اراد باب يضرب باب الصحيح واذا لم يقل من يفعل فيبقى قوله
والا فبفتح شاملا للمعتلات باسر غير المذكورين من جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم
بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص
يقتضي الحمل عليه ويرشد اليه ايضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه
اي اسم المكان بكسر العين منه فيه في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على الموسط في مفتوح العين ولم يتعرض لمثاله

الاقسام السبعة

لقلته والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء
والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان
فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح
معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتح والواو
متفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير
في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغة من باب يفعل بكسر العين من الاسام
كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي من يفعل بالكسر
فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل
ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله
احديهما حقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان اعني الياء كما انه يفتح العين منه
فيه وايا كان واويا فيما من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى من يفعل
بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المفرى وفي الفتح اطراد وخفة وللفرار عن توالي
الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في مفتوح العين او مضمومها يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات الثلثة واه كان صالحا له كما ذكرنا
بل هو مختص بمكسور العين لان قول الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر
على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم
لانه لما بين ان العدول على الاصل في يفعل بالكسر من الناقص مانع علم ان ما لا فيه باق على الاصل
فان الاصل في يفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم
صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض ولا يبنى من يفعل بضم العين

كما مر في فصل المفعول في قوله التقدم مفعل

مانع

منفعل

مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ورفضهم مفعلا في كلامهم ولهذا ذكر هذا الدليل
لسبق ذكر جواز ان يكون هذا السبب رفضهم مفعلا فتتم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر وقد لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم
الاعم التقديري على اللفظي كذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر حد عشر اسما هي نحو المنسك
وانما لم يعطه لنوع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او كنسك على البدل ليكون تنويه قبل ذلك
المعطوف اي ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط وينوبهم بذلك مخالفة المعدود العدد وليكون المخاطب
على صدق رجاء بذلك المعدود جمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق و
المسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذه العدد وهذه المعدود انما هو كالمسامح
واعطي الباقي من ادعشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيها وضم فتحة الفتحة ثقلة الكسرة
واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء **فصل** واسم الالة وهو
اي اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل فخرج به اسم المفعول بزيادة
الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر ان المفعول انما حكم بكونه مشتقا من المضارع
دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان كانت واسطة
بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا
الادوات الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية ... من تتمة
فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول
اثره اليه خرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المشتق الا من حيث انه مضاف من نحو مجلب
واضافته الى الالة لتعين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد

او المنسك

اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاهاة
خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الاضافة المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد
بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد
حد هو اللغوية اذ ليس في اصطلاح الآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو
في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها
اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جمع حروف غيره في مفعل وان
اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال
اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يمكن الآلة الا في الافعال المتعدية
لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع عليها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر
له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض
كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله
نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة
عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغته على وزن مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم
والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مرتبان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد
في قوله والمفعل للآلة الا انه اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل
الاستطراد تتميما لبيان اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فافتتحها الشرح ولسرح اسم

في اسم الآلة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح المفرق بينه وبين الموضع
من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجبا الا في العدول عن الاصل لم يكن طلبها في عدم
ضم الميم الذي لا وجه لاصالته ههنا وجها ولو فرض وجد عن الوجه وطلبها في عدم الضم
قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال وفي اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء
والاضافة بيانية نحو مفراض ومفتاح وفي اسم الآلة عند سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم
الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني
المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتح العين والمنصر بضمه وبفتح الميم
في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح
العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه للنقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فعارضتم الميم
والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء
الذي يصب في الانف والمنخل كل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد
الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي
يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة اي بالاسم الآلة مصطلح وكذلك اي كالمسعط والمنخل اخواته اي
حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسم عند سيبويه ومن اسماء الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمرضة والله اعلم

الباب الثاني

في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين

او اكثر سمي نحو مد به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب
قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي المضعف في مواضع مخصوصة نحو تظنيت والهمزة
فان في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على
انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه التضعيف وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا جمع
ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه
للاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي المضاعف
الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت لطفي شدته اي لتحقق الشدة فيه
بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال
حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة
احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض فقلبت الضاد الاخيرة
ياء ويجيء تمامه في كتاب الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا
وهي دعا يدعو الباب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو ستر يستر اصلهما
سرر يسرر راع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة بما حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا
الى تقوية مناسب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وآن قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها
في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما
مجيئا ما الا مجيئا قليلا نحو خب فهو خبيب ولبت فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون
لعدم دخوله في التعبير عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكر في الوزن تبعا

لسائر

لسائر الابواب وقولي خبيب ولبيب للاثبات اذ خب ولب من فعل بالضم وان اصله خبب ولب لصلابة
بضم العين فيهما الا ان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته من فعل يفتح العين فيهما ومن
يكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا وان اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات
او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سبق فيكون من جنس واحد نظرا الى الماهية
وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد مبيلا الى المعنى اذ المراد
من كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او
حرفان متقاربان الا انه اقام المحدود مقام الحد وقصر المسافة بدغم الاول من المتماثلين والمقارب
في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل الحرف المكرر المعلوم
بالوجدان وفي المثل اكره من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مد الى آخره اصله مدد ومثال
المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا ايضا
الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين
نحو افرج شطاه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين
الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وكون
الاول الادغام افعالا من عبارات الكوفيين وادغام افتعالا من عبارات البصريين
الباء الحرف الواحد في مخرجه مقدار الباء الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار الباء منهما
كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت
زرقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفع اللسان بالحرفين
دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا
او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف اللين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله

علة اي على ان الاتحاد في الوصف اتحاد في الجنس

ربين

الله تعالى

بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذا لو كان
متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به اي بالاتصال به التخفيف ولابد
ان يكون الثاني متحركا لانه مبني الاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره
وادراجا اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصير حرفا مغايرا لها بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل لانه يناسب معناه
اللغوي في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباس والدفع المذكور ان لازمان للمدغم
الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ والكلام وحرف واحد
في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة اذا كان المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة كبر وكر
ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء من شيء واذ مع
الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وينقص حرف من الحرف الملفوظ في الكتابة ثابت
في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله
اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكونا
اي الحرفان المجتمعان متحركتين يجب فيها اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في
الصور الاتية نحو قرد فان الادغام فيه غير واجب بل الاجود حتى لا يبطل الالحاق بابنية
على تقدير الادغام يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة
وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير
واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قدد داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد
وستنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية فيما

ايكان في قوله المصنف وقيل الحرف الاول منه

نحو قول سيبويه

تنفعل

تنفعل وتتباعد وتتبحر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم الامكان الادغام واما نحو اقتتل فيذكر
الخلاف فيه في بحث تحتم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل صككك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس
وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وبفتح العين جمع جدة وهي الطرق التي في ظهر الجبال
وطلل بفتحتين وهو ما بقي آثار الديار ومدد بعض الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير الادغام
بصك بفتح الصاد وهو كناية عن الفرض والسرر بلفظ سر بالضم وهو ما تعطفه العقابة من سرة
الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر في الطريق والطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد
اللام وهو مطر ضعيف القطرة ومدد بلفظ مد من الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في
مثل رد من رد بالفتح او من رد بالضم وفي مثل فر بانه من فر بالفتح او من فر بالكسر وفي
مثل عض بانه من عض بالكسر او من عض بالفتح لان رد يعلم من رد بضم العين
ان اصله رد بالفتح لان المضاعف الذي يجيء من فعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وقوله ايضا اي كرد
يعلم من يفر ان اصله فر بالفتح لان المضاعف الذي يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض
يعلم من يعض ان اصله يعضض بالفتح لان المضاعف الذي يجيء اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما
فان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كمد كد شاذ لا يعتد به ولا يدغم
حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المثلان للحاء كان فيه وانه ليس من صور الاستثناء
حتى لا يقع الضمة على الياء في يحيي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع
ولو ادغم المضارع بما يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها
نظرا الى اجتماع المثلين فان الميم لا يسقط بالمهور والى ان ذلك القياس
انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي يكتسب الاعلال لم يبق موجب الادغام

فيقال في كلمة التقتين حيي بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه
غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله يحيي
بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان
فكيف والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الاول مع الحرف بين المجتمعين في كلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار
وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب
من الاسباب ولو في كلمتين نحو لم اقل لكم ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه لا يجب فيه
في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب ولو في
في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ
اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين
لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة
في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش
في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيه كون الاعجام كثيرا والضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم
شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام
لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع
ح ساكنان واذا الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقرر من ورطة في الاصل طين بفتح الغين
ويقوم والمراد بالساكن المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين
وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الحجة التي هي الادغام بالساكن اي سكون

الساكن

الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف اي
حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المثلين نسيا لمدرك
من قوله يمتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا
احديهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به نحاة الصحاح حيث قال في احسست
يحذفون منه السين الاولى واختاره المص حيث قال اقرن فحذف الراء الاولى لانها التي كان يدغمونها
فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع
حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذف
احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم الفعل
الكثير الا ان تكون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير بعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضضي
نحو ظلت اصله ظللت فتفعل به علمه من الفعل كما جوزوا القلب اي قلب الثاني في المتماثلين في تقضضي
الباري كله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع
وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذ من القرار وهو المختار اصله اقررن بكسر الهمزة والراء
الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع
المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لها وفعلا لاجتماع
الساكنين ولا يجري النقل وعدم الظهر قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم حذف لاجتماع
الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار
قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال لحذف احد
المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب
ضرب اصله اوقرن كاوعد حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار

قرن فتح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو
يكون مأخوذا من اقر يقر بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة
في اقر يقر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضارعه مستعمل من باب ضرب
ومستعمل من باب علم واذا كان قراءة الكسرة من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت
من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اي اصل
قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكر هما الاكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا الى امتناع الادغام عند سكون
الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون حرف الثاني لازما غير عارض واذا كان سكونه
عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان
السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكنين فيدغم فيما الاول وهذا الفتح بني تميم ويجوز عدمه
اي عدم الادغام تحرك الثاني وهو ساكن بهما مع وجود الحقة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو
الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد فيك الادغام امر اللمي طلب ومد تا ادغام
امر الى بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية
لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة اي لخفة الفتحة ومد بالكسر لان الكسر اصل في
تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة
والميم مضموم في الشرع لان الحركة المنقولة اليه في الشرع هي الضمة ومن ثم اي ومن اجل
ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فتح بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفتح والضم والكسر لوجود
العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا مصحح
الاتباع في الكسر لانه من باب ضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن ومددن

ومددن

ومددت ونحو يمددن ولم يمددن اي فيما اتصل به ضمير المرفوع لان سكون التاء فيه لازم لانه سبب
وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد ويمدد ولم يمدد فان سكونها
عارض لانه سبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد وكذا في نحو امددن ويمددن ولم يمددن
اعني اللازم لكونها قوية دون العارض ونظير سكون امدد وامددن حركتا تاء رمى ولام قولا
ونقول في الامر من المضاعف بالنون النفيلة مدن بفتح الدال مدان مدن بضمها وبحذف الواو
الكتفاء بالضمة مدن بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسرة مدان امددنان بفك الادغام وتقول
بالخفيفة مدن بفتح الدال مدن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضمة مدن وبحذف الياء
اكتفاء بالكسرة اسم الفاعل ماد اصله ماد داد غمت الاولى بعد سكون حركتها في الثانية واسم
المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل وهو الواو واسم الزمان واسم المكان ممد بفتح الميم
اصله ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
المجهول من الثلاثي مد اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها من المضارع يمد
اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع
قبل تاء الافتعال ما يقابلها من حروف اتدذ ز سشص ضظ طوي وانما قلبت
مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات
فقلبوها الى مقاربها موافق لصفتها واورد على ترتيب اللفظ امثلتها فقال نحو
اتخذ وهو اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله اتخذ فقلبت الهمزة
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء غير القياس لان
الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وبناء
الياء باصلية واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر

قرن الحجازيين جواز الادغام

اصله اتجر لانه من باب نصر اى عمل التجارة فادغم التاء فى التاء وجوبا ولو اتاء بالتاء المفعل
اصله اتاء لانه من تأر من باب فتح اى فعل الثأر وجب فيه الادغام على التفكك وهو معنى قوله
يجوز فيه اتاء لان التاء والتاء من المهموسة وهى ما ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه
وحروفها المهموسة يجمعها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهى
ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وخصفه اسم امراءة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه
ستلح عليك هذه المراءة فيكونان اى التاء والتاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع
تقارب مخرجهما بخلاف السمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسة وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والتاء فى المخرج فان مخرجى التاء والتاء مخرجى مرتبتين
هما الدال والطاء وبين التاء والسين مخارج ثلثة اخرج هن الدال والطاء والتاء ولذلك
ثقل جمع التاء والتاء فى التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف
الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق سهيت فراجع الى وجدانك فى اثناء وسمع
وليس ايضا بين السين والتاء الحادى فى الصفير فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب فيه الادغام
بخلاف التاء والتاء فانهما متحدتان فى الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء
بنقطتين تاء بثلث والتاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى
فينبغى ان يبقى الثانى على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان
الزمخشرى ذهب الى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظرا الى الحادى الصورى والاتى للمهموسية
وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما
فى الذات وتبعه شارح الهادى ونحو اذان اصله اذتان لانه من دان من باب ضرب اى اخذ
الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال فى الدال

لتقيد

لتعين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فى التاء بقلب التاء دالا فلا يكون التعليل للتقييد
بل المطلق وجوب الادغام وهو عدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر
فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة
وسنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى اذان لانه اذا جعلت
التاء دالا اى اذا لم يترك التاء على اصلها لبعده من الدال فى المهموسية لان التاء مهموس والدال
مجهور فبينهما بعد فى الصفة اى المهموسية والبعد بين الطرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ
بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما لتسهيل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله
فى الصفة اعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر لقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة
بين مخرجهما ولذلك قاربا المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرائط الادغام من تحرك
الثانى وعدم الالتباس بخلاف الاستدانة لسكون الثانى تقديرا وبخلاف وتيد لعدم الالتباس والظاهر ان
يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب فى القرب المقلوب اعنى
اولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج التاء مبتداء المخرج النوع الذى للتاء والدال ولما جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا التاء تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم ح حرفان من جنس واحد
فيدغم اى يدغم احدهما فى الآخر ويقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل قوله جعلت التاء دالا
يدل على عنايتين احدهما ليبقيا على حالهما والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال
فى المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر نظيره
فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه بناء نصر يجوز فيه اذكر بالدال الغير
المعجمة والادغام ويجوز اذدكر ايضا بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة
فبينهما بعد فى الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال

الادغام

من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما جعلت التاء دالا في اذان للعلة المذكورة فيجوز ذلك بعد الجعل
المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله يجعل الدال ذالا والذال دالا على التعاكس
متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير
الدال ذاتا لان احدهما معجم والاخر غير معجم ونحو ازّان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر
في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير
وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في ازدكر قوي فصيح
بخلاف الادغام في اذدان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج من الدال والزاء الا انهما
متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز
الادغام بجعل الزاء دالا بل يجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء اعظم من الدال
في امتداد الصوت فيصير اي حين جعل الزاء دالا واوغام الذال في الدال كوضع القصعة
الكبيرة في الصغيرة وعدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اي ازان على تقدير
ادغام الزاء في الدال بوازّى ويكتبس بادّان من الدين ونحو استمع اصله استتمع لانه
من تمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسية مع تقاربهما
في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت
فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية
في الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصطبر
اصله اصتبر لانه من صبر بباب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء
التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي
الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا حرف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة

ليست

ليست منها صطضظ خغق الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء والضاد والظاء
مستعلية المطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها
فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان
لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فضاء مستعل عند اللسان ومطبق
عنده اللسان ومثال هذا الاقتصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة
الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء
الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على
الصاد من المنخفضة وهي لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق وهذا الاسم مجاز ايضا
وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل لمعنيين احدهما بيق التاء
على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه
ثم قوله لمباعدة بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة
الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخو فيعسر الجمع بينهما في التلفظ على
المعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين
الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو
الطاء قصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف هنا كما اعاده
في نحو اذان لقرب المعطوف عليه هنا كما في ستة اصله سدس بدليل سديس وسداس
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج
والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه و
لمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر

اي عليه العمل وهو التاء

للتصغير

53

وفي صفة الشدة فلا ان هذه المباعدة لم يكن التبس على حالها وقلبت تاء لمقاربة
بينهما في التمس ولم يذكر الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر
المباعدة في المشتبه اي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد
ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ستح
ثم يجوز لك الادغام في اصطبر بجعل التاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية اي النسبة
الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت
اعني لاجل الطبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الكثير لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد
وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضتبر لانه من ضرب لخروج ضربا وهو
مثل اصبر في الاحكام وعللها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المعلوية من التاء في الضاد و
اضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد في الطاء ونحو الطلب اصله اطتلب لانه من طلب
من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء
بعد التاء من الطاء في صفة التفخيم والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو
اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب نصر يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين
الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة
بينهما في العظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الطاء والظاء في الذات
مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتقد اصله اوتقد لانه من وقد من باب
ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة باطراد كونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث واوغم التاء في التاء وجوبا
لانه اي السكون ان لم يجعل الواو تاء بان يراعى تلك المناسبة يصير ياء لكسر ما قبلها فيلزم اي حين
صارت ياء كون الفعل مرة بالياء في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واوا في المضارع نحو يتعد

وهو

وهو غير جائز وانه غير بيان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف
بسبب التعليل اذا وجد بسبب غير محظور كقبل ويقول وغزى ويغزو الا انهما لما امكن لهم قلب الواو
بشيء لا يستلزم هذا الاختلال لم يرضوا بالاختلال ايضا قوله ويلزم تولي الكسر الكسرة الهمزة
والياء المكسورتين الكسر بابي عطف على فيلزم ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين
العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من
باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة
الجوار في وقوعه في كلامهم على ما يجيء انشاء التعريف فرارا عن تولي الكسرتين خصوصا في المصدر الى الايتسار
ولم يدغم الى يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما مر في اتسر لان الياء في ايتكل ليس
بلازمة يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته
اي ايتكل ثلاثيا لان اصله اءتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الحرف المدغم شرطا في الادغام لا تدغم حيي في بعض اللغة لان
الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيي وتقلب تارة نحو يحيي كما مر وجواز ادغام
اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل اللزوم شرطا في الادغام يشذ ادغام
نحو اتخذ اذا كان اصله اءتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا يقلب الياء
غير لازمة لانها ليست بهمزة اذا جعلته ثلاثيا كنحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس ثمه
ومن ثمه توجيهه انتم فلتم ان الياء التي ليست بلازمة لانه غم والياء في اتخذ غير لازمة مع انها
قد ادغمت فاجاب بقوله شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما بقي
من حروف تد ذز ثصضظط بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها
في المخارج ومباعدتها عنها في الصفة فقلبوها الى مقارب لها هو اقوى في صفتها

فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتتل اصله يقتتل من القتل اجتمع
اولى التاءين بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فمنع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء بعدها نحو اقتتم واحترم فهو نظير انفت تلك في عدم لزوم التاء بعده
واذا ام في اقتتل فمنع غيره اولى ويبدل اصله يبتدل من البدل في الاوادغم الدال في الدال
ويقدر اصله يبتدز فقلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينزع اصله
ينتزع من النزع فقلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبتسم اصله يبتسم
من البسم فقلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويختصم اصله يختصم من الخصومة
فقلبت التاء طاء ثم الطاء صاد ثم ادغم الصاد في الصاد ويفتضل اصله يفتضل
من الفضل وهو الزنى فقلبت التاء طاء ثم الطاء ضاد ثم ادغم الضاد في الضاد ويظطلم
اصله يلتظم من اللطمة فقلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينتظر اصله ينتظر من
النظر فقلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز ادغامهن
اي الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين لا عكسه وقوله لضعف
استدعاء للمؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء
المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه للمؤخر الاصل الذي هو العين مع ان
قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض
منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف اتشدد درس ضطظوي
من كونها اصلية او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في كلمة

اي

اي في هو افعى هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان التاء عندهم اي عند هؤلاء
البعض من الصرفيين لو قصد بهذا الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وحذف الهمزة
المجتلبة فيصير اختصم خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام
في الماضي ايضا فيقال اقتتل بفتح التاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز
في مستقبل كسر الفاء وفتحها كالماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم اصله اختصم لان الشاه
عندهم كسر الفا لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة
ولا التباس وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اخصم بكسر الهاء نظرا الى سكون اصله اي
اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان ولا التباس
ايضا واما في خصم بفتح الخاء فلم يجيء بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها
حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها
من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز خصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع
فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي في مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي
نحو يخصم فان من قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصم بفتحها ايضا ومن قال خصم او
اخصم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم
الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها
فيه نحو مخصوم كمركاع الخاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما اختصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء
الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسر التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصاما بفتح الخاء ان
اعتبر ان حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبر اشارة الى
ان الاعتبار هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصوم ويجيء مصدره اختصاما بالمجتلبة بكسر الخاء

وفتحها

اعتبارا لسكون الاصل لما ذكر ثم ادغم على تقدير الكسر لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة
فكانا في حكم الساكن فيحتاج الى المجانسة واما على تقدير ان كسرها منقول من التاء فلا يحتاج
الى المجانسة لما ذكرنا في اختصم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدهما جوازا باجتلاب الهمزة اذا
كان ما بعدها مما يقاربها من حروف ثذ ذز صصطظ وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما
يقاربها لظهور ان تعلم وتعامل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تاء
فيما بعدها من حروف ثذ ذز صصطظ لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات
نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت
الهمزة للابتداء واتّقل بتشديد الثاء اصله تتاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء
ثم اجتلبت الهمزة واداء واظاهر واذلل واقتل واصدق واذين واسمع واضرع
وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما لاتحاد المخرج او لقربه واما في الصاد فيجب
قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل فيما بعدها في نحو
استطع لسكون الطاء تحقيقا ومن شرط الادغام تحرك الثاني فلم يوجد في استطع ولا يدغم التاء
ايضا فيما بعدها في نحو استدان وان كان الدال متحركا لكن اصله استدين لسكون الدال
تقديرا ولكن يجوز حذف تاء استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو استطاع بكسر
الهمزة اصله استطاع يستطيع كما مر في طلت من احدى اللامين حذف علامة للتخفيف هذا
اذا قلت بكسر الهمزة واذا قلت استطاع بفتح الهمزة يستطيع بضم الياء يكون السين
زائدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطرد في استفعل وذكر ابو البقاء انهم
انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها
اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فان اذ فتح الهمزة وجعلها همزة

قطع

قطع ان اصله عنده استطاع حذف التاء استثقالا فصار يستطيع بالفتح وانما كان
السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع كالرباعي اي كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله
اراق زيدت الهاء على غير القياس

الباب الثالث

في المهموز لم يعرفه
اما لانفهامه من تعريف الصحيح اولان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان الهمزة
حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال
له صحيح مع ان للهمزة حرف صحيح كما مر لصيرورة همزة اي همزة المهموز حرف علة في التليين
اي في ازالة شدتها كامن واومن وايمانا وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء كواخذ
ويسمى القطع ايضا لاقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين كسال ويسمى النبر
ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام كقراء ويسمى الهمزة ايضا وذلك
ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدأ
بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي
منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة
بحركة الهمزة نفسها ولهذا لكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله
وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حركة ما قبلها كما تقول
سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة
ضعيفة يجيء بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكنين فيه فلا يقع في اول
الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجازوا فيها
التخفيف لنوع من الاحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم
وقيس قياسا على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف جميع الهمزة

بوجه ثم الابدال لانه اذهاب للهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بلا عوض الا ان المصنف قلبت لكون
اللين بين بين الاول من طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركة
ماقبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا للمشهور
لسكونها ولا لغير المشهور لانه لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب
بشيء يوافق حركة ماقبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني ان كان حركة ماقبلها فتحة
تقلب العالان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما
يوافقان بهما اللين عركة الساكن اي طبيعته لضعفه واستدعاء ماقبلها اي طلب ماقبل الهمزة
وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه ويوافقه اولئك اي كل حركة تستدعي ان يكون الحرف
الذي بعدها الحرف الذي اشتقت تلك الحركة لتتول منها ذلك الحرف رأس بالالف اصله رأس
ولوم اصله لؤم وبير اصله بئر والتاء من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
بأي حركة كانت ومتحركا ماقبلها بأي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان
الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ماقبلها ولا للحذف اذ لا يبقى
من اثرها وقوامها ما يدل عليها لان ماقبلها متحرك لا يقبل تنقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم
يثبت اي بعد حركتها وحركة ماقبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا لتطاوع
الحذف والقلب لقوة عركتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فاحوال الهمزة
مع احوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة كسؤال ولؤم وسئم ورؤس
وجؤن وسئل ومستهزئين ومئر ومستهزئون ففي هذه الاحوال كلها يثبت الهمزة بجعلها
بين بين الا اذا كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا او مضموما فانها لا تثبت ح بل يجعل واوا
ان كان ماقبلها مضموما او يجعل ياء ان كان ماقبلها مكسورا كمؤمن فيما كان ماقبلها مكسورا

اصله

اصله مؤمن وجؤن فيما اذا كان ماقبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب ح حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سأال الغاو بهمزة
اي همزة سأال مفتوحة مخففة لينة قلنا فتحته اي فتحة همزة سأال لحذف المضاف صارت قوية
بفتحة ماقبلها لان الشيء يتقوى بجنسه وهو لا يهنأك المريع في لا يهنأك يقلب الهمزة الفا
مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا يهنأك المريع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت البغال بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي جماعة
المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء هم قبيلة المريع فاعل لا يهنأك وهو دعاء
عليهم يريد ان ابن السلطان قد ورث الملك لك فاغتنم لا يورك لك فيه ولا تتمتع به و
الثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ماقبلها ولكن
لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا
ماقبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عركتها بمجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك اللين فان الصحبة مؤثرة فتنقلب للتلين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ماقبلها حتى تنقلب بما يوافقها ولا للين بين بين لان همزة بين بين قريبة من
الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من مخلوراضها
ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها لبقاء اثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي
ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير جابر يقطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض

الحركة الطبيعة وفلان لين العريكة اي سلس وقال لانت عريكته اذا انكسرت وخضعت

الأدباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما قوله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقدم النقل
على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واو
او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيوء وسوء اصله سوؤ ولم يورد مثالها الاكتفاء
بمسئلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء
بجميل وحوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليان او اكتفاء بابو يوب
وابنغي مره فانه لا خفت في كلمتين ففي كلمة اولى واما الهمز فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين لمعنى اي اللحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان للمعنى
المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء
خطيئة فانها للتأنيث والواو في معروة فانها للمفعولية والياء في افيعل فانها للتصغير
فليس معنى معتبرا عندهم ولانا ولهم لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة
ولم يقيدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسئلة اصله مسئلة لينت الهمزة بسلب حركتها
اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله ملأك
مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملأك مألك فقدمت
اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في مسئلة وقيل ملك وبعلك في الجمع ملائكة وملائكة والتاء
لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسئلة اعلاما بان
حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والحكم اذا خففت همزته
على طريق تخفيفها فحركت للام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه الحكم
بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة
وهذا هو القياس لان الالف اي همزة الوصل كلمة لاجل سكون اللام وقد انعدم الاحتياج اليها

الطريق الاول الذي هو حذف الف اللام

وثانيها

وثانيها انه يجوز فيه الحكم بابقاء الحركة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض
كما في خصم اخصم وقيل اصله جاءل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جياءل فخففت الهمزة على
طريقه وهو ان اصله جاءبة زيدت الياء للالحاق بجعفرة فصار جواءبة ثم خففت الهمزة على طريق
وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو والاصلية في غير كلمة الهمزة وابنغي مره اصله ابتغي
امره فيما كان الياء الاصلية في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرف ولذا
يقال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز نقل الحركة على حروف العلة في
هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليتين او
مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية
او في حكمها ولطرو قلاقة لانها نقلت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة
المتحركة حرف لين اصلية اي حرف علة ساكنة حال كونه مزيدا لغير الالحاق فان كان ياء او واو امدتين
او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة في اللين لانها في مقابلة الف التكسير
نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كانت ما قبلها واوا
قلبت واوا ثم ادغمت الاول الذي هو ما قبلها في آخره اي يأتي فلك للاول والمتأخر عنه الذي هو
هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المثلين وانما تقلب القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة
من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان وما يشبه المدة تقدح في تحمل التضعيف
اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير
الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا جعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكنة

بل الساكنة لكن يلزم التقاء الساكنين لان ماقبل الهمزة ساكن فقلبت القلب ثم فرع على القاعدة
جزئياتها فقال فتنعم نحو خطيئة اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة ومقروءة اصله مقروءة
لان الواو فيه مدة زائدة واقيس اصله اقيايس تصغير اقوايس جمع فاس لان الياء فيه يشبه
المدة وكل ما هذا شانه تقلب فتنعم بحكم الدعوى المذكورة فهذه تقلب فتنعم فان قلت يلزم
تحميل الضعيف ايضا اى كما فى النقل فى الادغام وهو اى ذلك الضعيف فى الادغام وهو اى
ذلك الضعيف فى الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرهما اكتفاء بذكر الياء الذى هو
المثالين وفى النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية
اى مبدلة من حرف الاصلى فلا يكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان ماقبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء واذا
كان ماقبلها الفا جعل الالف الذى همزة الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور
بسبب سكون ماقبل الهمزة وانما تقلب بين بين فى هذه الصورة لان الالف لا تتحمل الحركة حتى
تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ماقبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا وتدغم الالف فى الالف
فتقلب بين بين نحو سائل فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة
فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا
على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ للتفضيل اصله اأخذ كانصر وادم للصفة المشبهة اصله
اءدم كاسم فالواو زائدة هى الاولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استثنى من الكلام السابق الذى هو
قلب الهمزة الثانية وجوبا وبقاء الالف لفظ ايمة بقوله الا فى ايمة فان اصلها اءيمة جمع
امام كاتية جمع اتى اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا
على مقتضى القياس فصار آمة كما جعلت فى آخذ وبعد ما تم الاعلال قصد الى الادغام

فحذفت

فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لفعلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت فى الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والميم الادغمة ولم يحذف الالف لالتباس بامة بضم الهمزة والتشديد وامة بفتحها و
التخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركا بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا
لثقله فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا
الهمزة حرفا موافقا لحركتها اى الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما لعدم وضوح حركتها واما
لان فى ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين لان
ماذكره المص اقرب القياس وعند الكوفيين ولا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع
الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عند بعض ايمة الكفر بالهمزتين
المختلفتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز لا يجوز فى آمة بعد القلب والادغام
عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف فى آمة ليست بمدة لان المدة هى
الالف الغير المعلوة من شىء او المعلوة من واو او ياء والالف فى آمة ليست كذلك كيف يكون
اجتماع الساكنين فى حده للاستعمام للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى
الهمزتين المجتمعتين فى كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة قبلها
نحو ايس اصله اءس من الاسر واذا كانت اولهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
للمناسبة نحو اوتر اصله اءتر من الاتر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها
اءكل اءخذاء مر والقياس المذكور يقتضى ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل و
اوخذ واومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير
القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم
الحذف فى الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين فى كثرة الاستعمال

قال الله تعالى وأمر اهلك الا انه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الخفة الغير القياس
عند حذف الهمزة من مرو هذا اي تخفيف همزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المجتمعتين بقلبها
بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانت
اي الهمزتان في كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا يحال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها
اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احمد بعد جاء ويدرء من تلقاء ولم يدراء والاربعة الاخرى
تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ احمد بعد الالفاظ الاربعة المذكورة
والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد
تلك الالفاظ والتفصيل في التحقيق انه تخفيف الثانية عند الخليل لان النقل انما يحصل عند
الثانية وعند الاخفش تخفيف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى انها وقع
التخفيف جاز لكن قد رايناهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار ودواوين اصلها
دنار ودواوين وكان للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفها لان كون اجتماعهما عارضا
هو ان ام النقل نحو قد جاء اشراطها تخفيف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز
تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان النقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احدهما تخفيف
تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفيف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت لم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تحقيقها للاجتماع في كلمة فعلى نحو جاء احمد
يجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم تكسر
الثانية او ما قبلها واوا نحو اواخر وادم في جمع آدم واويدم تصغير ادم اصله اءيدم والثاني
ان تحققا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت فعلى مثل جاء

اذا كانتا م

اصلها دواوين

احمد

احمد يجعل بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سايل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سئال يجعل بين بين وان لم يكونا مفتوحين فحركة تخفف ابدالها ياء على حسب ما يقتضيه
التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء دريئس يجعلان بين بين ففي يدرء احمد
يجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا نحو يدرؤه وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما
الف للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهم يكرهون اجتماعهما ولا يكون اثبات تلك الالف
في لفظ كراهة اجتماعهما على الفات ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة
نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية
الوعساء بين جلاجل وبين النقاء آنت ظبية ام ام سالم
اصله آءنت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقاء ونحو قول الآخر
خرق اذا ما القوم ابعدا فكاهة تفكر آباه يقنون ام قردا الخرق
الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه
القرد يعني لو تمازح القوم يذكر القرد الظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يخفف بعد
اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يصل بها كلمة اخرى وذلك
لان المبتدا بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من
الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه وايضا ليس للاحرف حتى
يتصور الحذف او القلب يستغنى مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلا لقوة التكلم في البداية
وحذف همزة قل للاستفهام اللتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اسم جنس لا جمع الانس
اذ لم ينبت فعال في ابنية الجمع اذ اصله اناس بالهمزة في الاول يشهد له انسان وانسي و
اناسي ونسي شاذ على القياس المذكور وكذلك اي كناس في تخفيف الهمزة في الاول على غير القياس

اقحام الالف

فعلا وزن اناس

اله منك كما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياس فصار لاه ثم ادخل لا الفعة واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة وكذلك قيل في نداء يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ نداء
يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاقي مصرها شابهة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتي للتعريف
واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله مقرفا كما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة
الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان
الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختار ابو البقاء اذ الحذف الغير
القياسي لا يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل
الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يفصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في
الحذف على غير القياس وليس اللام كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف
ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل
الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون
النقل عملا كلا عمل واعلام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة
في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم بما يميزها عن نظائره امتيازا مسماه عن سائر
الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان
الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح
به ابو علي حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين
ح ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة

على

على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول
غير القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس ففيه توفيق بين
الاسم المسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كما حذف الهمزة
في يرى تشبيه الجلالة بيد انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في
الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحيث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم لتبين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف
فحذفت الهمزة واعطي حركتها الراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب
في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله **المرء ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمن**
العيش يرأى ويسمع يقول اصبر في ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر
الطويل فان من يتمنى بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة
ولا يخفى هذا التخفيف في راى لعدم سكون ما قبلها اي الهمزة الا في الضرورة الشعر كقوله
صاح هل رأيت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
قرى تمكن الحلاب المحلب يقول الغائب لا يتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم بما فيه
همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل
في يرى دون اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط
المذكورة لا يجب في يقال ينبغي بحذف الهمزة في يبقى لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل في يسأل
لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرئي في مرئي لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضمائر بالماضي
راي رايا راوا الى اخره رأت رأتا رأين الخ واعلال الياء سيجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى
وانما ذكر قلب ياء يراى هنا فلذكره في التشبيه على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق

الضمائر به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترى تريان ترين
اري نري ولما كان في صيغ المستقبل كثرت متعلق اوردها على التمام بخلاف الماضي وحكم
يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون لاجتماع
الساكنين بواو الجمع لان اصل يراءيون فقلبت الياء الفا كما يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة
من الياء وواو الجمع فحذف الالف المقلوبة فصار يراءون ثم خففت الهمزة كما في يرى وقرئ الياء
في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذفها اذ لا تنقلب
مع ان الحركة عليه ثقيلة لظهور الحركة فهي كالمصدرة فلم تنقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان
يكون ما قبله مفتوحا ولا يقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم
الوقوع في المحذور الذي فروا منه اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا اجتمع ساكنان
الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين
فيلتبس مع يريان بالواحد في اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي عند دخول الناصب قوله
بيرى بدل بالواحد اي فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب في يريان عند دخول
لن نحو لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم
انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قدرنا الالتباس بكونه في اللفظ
اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفردة المقلوبة من الياء
فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة تراءيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة
لما حذفت في يرى فنقلت فتحتها الى الراء فصار ترييين ثم جعلت الياء الاولى الفا
لتحركها ولفتحة ما قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان
تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه يرجح في التحقيق

اي لعارض اخر كذا

وسوى بينه اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه التقاء بالفرق التقديري
فوزن الواحد تفعين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن بحذف العين فقط كما اكتفى
في ترين بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى
في باب النقص ان ترين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري
بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف
الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب لعلامة
الجزم وكسرت ياء التانيث لعلة انه انما الحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول حرف الشرط
لمعنى اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اولى
نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير
فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وفتح الكسر حتى يطرد
بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء
الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ابقاء
طردا للباب لان الياء يصير ما قبل نون التاكيد كما اما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله
اخشين فلما الحق نون التاكيد واجتمع الساكنان كسر الياء ليطرد ويجيء تمامه في باب التضعيف
الامر للحاضر من تراءى ترايا وارى ريا ترين ولا تجعل الياء الفا في ريا وان لم يلتبس
اذا جعلت الفا وحذفت لاجتماع الساكنين تبعا لتبريا ويجوز اي يجب فان الجواز يستعمل
فيما يعم الوجوب في رها الوقف عند الوقف كحورة اصله ارأى فحذفت همزته اي
العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغني
عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكتة لئلا يلزم الابتداء بالساكن اي اسكن الراء للوقف او الوقف

هو وزن تفعل فعل تفعل

على المتحرك ان لم يسكن فصار رَيَّةٌ وتقول في رَوا اخواته بالنون الثقيلة رِيَنَّ رِيَانِّ رِوَنَّ
رِيَنَّ رِيَانِّ رِيَنَّانِّ فيجيء بالياء في رِيَنَّ اي اعيد اللام المحذوفة لانعدام السكون
الوقتي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقتي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي
ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف ايضا فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار جزءا منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فلعدم ما حذف
لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
بآخر الصحيح جيء بالحركة فهنا لالتقاء الساكنين فبعدم السكون فلا يكون الآخر محلا
للسكون فلهذا اذا الحقت بآخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون
وكون الآخر محلا له لما اعيد الياء في ارمين لذلك ولم يحذف واو الجمع في ترون لعدم ضمة
ما قبلها ولو حذف لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه
لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله رِيوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فبقي رِوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا في امارين
فحركت الواو بحركة مناسبة فحركة عارضة فلو اعيد اللام وقيل رِيونَّ اجتمع الساكنان
حقيقة فيلزم الوقوع فيما فرمنه وكذا رِينَّ بخلاف اغزنَّ فان واو الجمع حذف فيه لان
ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون لخوف
لزوم السكون الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حد الا ان الكلمة
ثقلت واختلت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كالاعادة وكذا
اغزنَّ وكذلك ارمنَّ وارمينَّ وتقول في رَوا اخواته بالنون الخفيفة رِيَنْ رِوَنْ رِينْ وحكمها
كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راءٍ الى على وزن فاعٍ اصله رَايِيٌ اعل كاعلال راعٍ

ولا

ولا يحذف همزته اي همزة راءٍ لما اي للوجه الذي يجيء في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف
همزته لان ما قبلها الف والالف لا يقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور
كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة
باب الافعال من الرؤية ما استعمل من الرؤية في هذا الكتاب كثير الاستعمال ماضيا كان كخواري
اصله اَرْءَيَ او مضارعا كخوفري اصله يُرْءِيُ او امرا كخوار اصله اَرْءِ او فاعلا او مفعولا كخو
مُرْءٍ ومُرْءًى اصلهما مُرْءِيٌ ومُرْءَيٌ او مصدرا كخوارايةٌ اصله اِرْآيٌ على وزن افعالا قلبت الياء
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار اراءا لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف
زائدة تقلب الفا لعدم اعتدادهم بالالف وصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها واوهامها جوهرها
فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او
تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة
واما اذا لم يكن بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يقلبان لئلا
يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو راى وتاى من رويت وتويت
الا ان عينها اعلت وسكنت لاما بها وكانت الاصل ان يقلب اللام ليصح العين لكنها الحقت
والشذوذ بالرابية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في اراء وحذفت كما في
الفعل فصار اراءا ثم عوض تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة لكونها عوضت عن الواو في اقامة فصار
اراءة ويجوز اراءا بالتعويض لان ما حذفت منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض
بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب الياء على اعتبار تقديم حذف

او امرا عطف على ماضيا كان

العين

والتعويض عنه على تقدير الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث
يعتد بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو نيارة فانه يقال للذكر نياء
ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرئي لا آمره
اي مرئيان مرئيون اي اصله مرءوى فاعل كما اي كالاعلال الذي وقع في مهدي كما مر في الخمس
ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف همزته في فعله اي يرى غير قياس كما مر حيث قال
وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما
يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يعداه
لما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما
حذفت الهمزة وجوبا في خوم مرئي يعني في غير الفعل اصله مرءوى اسم مفعول من باب الافعال
مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه نحو مرئي
بخلاف خوم مرئي فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اي
يرى واخواتها اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرئي والالة مرئي واذا حذفت
الهمزة في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والالة دون الفاعل للموجب الكثير لجواز الحذف
بالقياس الى نظيرها من المضارع والامر والنهي الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة
غير مستقل اي غير واقع في كلامهم المجهول رئي على الاصل يرى على الحذف اصله يرءى الى
اخرها المهموز الفاء يجيء من ستة ابواب بنصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب
من المادبة بمعنى الضيافة لان الادب فان باب حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن
باب علم نحو ارج ياوج ومن باب حسن نحو اسل ياسل ولا يجيء من فعل بفعل بكسر العين
فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرأى ومن باب علم نحو بئس

بحث مهموز الفاء

بحث مهموز العين

بيئس

يبئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة
ابواب من باب ضرب نحو نبأ ينبئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم
نحو صدئ يصدئ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح
على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر
على مثال باب ضرب للكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب
ولكثرة استعمال خصوص المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف الا المهموز الفاء نحو ان
يأن انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة في موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع
مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضروري لا حاجة
الى تعليم ومن ثم اي ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء من المثال الا
مهموز العين واللام نحو آد من باب ضرب ووجاء بالفتح من باب فتح فيسمى باسمهما فيقال
المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء واللام
نحو آن اصله اوَن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام
ولا يجيء في الناقص الا المهموز الفاء والعين نحو اري وراي ولا يجيء في اللفيف المفروق
الا مهموز العين نحو واي من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من
باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في
كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل و
سواء كانت اصلية ابل او منقلبة نحو اد اصله وجد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم
او همزة وصل نحو اضرب وانصر وحقيقة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي

نحو آبَ يَأْبُ آباً

اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب
في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من
ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله يدرك بعضه
عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت
ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولؤم وذيب للمثاكلة اي ليتوافق صورة
الهمزة حركة ما قبلها وليتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة للوسطة متحركة سواء
كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسال
ويلؤم ويسئم ونحو سادل ولوءم وسيئم واعلم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها
لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسئل ويلؤم ويسئم
او الادغام كسال ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو يسال ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل
ان يكون الكتابة على طرز ولو قال طريق تخفيف الهمزة بدل قوله وفق حركة نفسها كما قال
غيره ليشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشتمل الساكن ما قبلها
وحكم مئر وجؤن قد علم طريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة
من حكم اخواتهما اذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة
ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة العرضية كانت عارضة
والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتيء ويعلم من هذا ان

الهمزة

الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يفتيء ولم يردوء
فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل همزة المتطرفة ساكنا
لا تكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها
لعرض عدم حركة ما قبلها نحو خباء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة و
صورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء
فانما هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتتلفظ واما كتابة
نحو البطء والوطء والجيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط من الكاتب
بصورة الخط

الباب الرابع في المثال

قدم ما يكون حرف العلة
غير متعد لكثرة الجاري واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل
العين لتقدم الفاء على العين يقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية
مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لا كانت
في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يحدث الاطراد في التسمية
ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة
دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف العلة ويلزمه كونه
مثله في عمل الحركات كوعد ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن
نحو عد من تعد وزن من تزن قرن عد برن تجد موازنا له في الوزن وسواء المثال جمع
من خمسة ابواب بابه ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب
يهب ووجه يوجه ووسع يسع ولا يجيء المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستعراء الا وجد
يجد كابيا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في كتاب

لغة هم تثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها
عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعقد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق
الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة حكم الصحيح
في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد من
الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار
وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقد يدل على انه متعد ويتع ويتع ولم يورد من
البائي الا مثالا واحدا تنبيها على قلته ونظائرها نحو ومق ووثق ويسر ويئس
فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف
وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم اذ لم يعرض له فتور وعي في الكلم
بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما يعلان في الاول اذا الاعلال مصدر للمجهول
اي كون الحرف معلا فيكون بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف
اي بكونه محذوفا وثالثها لا يمكن الا بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك
اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا اضرار عن بعض حروف الابدال يكون حرف
العلة يعني الالف والياء زائدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اي الالف
لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه فلتوهم نقصانه
من القدر الصالح في التلافي والاتباع التلافي في الزوائد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها
المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر
مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في
الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس

بالحركات

بالحركات ومن ثمه اي ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل
لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان
اصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين لثقلها عليه مع اعلال فعله او حذف الواو
ثم زيدت التاء عنها وقيل اصلها وعدة حذف الواو لمثل ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض
من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم تحذف من نحو الوعد لعدم الكسر ولا من
نحو الوصال لعدم الاعلال فعله نحو يواصل للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل
ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر
الى الغير اصل الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر
واختلفوك عد الامر الذي وعدوا سواء كان في حال الاضافة او غيرها
بحذف التاء من عد الامر اصله
عد الامر تقول انهم الذين اختلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عند سيبويه
لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف
التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض
ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة
تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه
الاستثناء جواب عن استدلال بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء
في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اي
مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام انقلبت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا و
حذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين للالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر

وهي التاء الزائدة عوضا للفاء والسيبويه والاولى الاولى عوض عنها تاء في الاخر

وعند الفراء لا يجوز حذف التاء اي حذف تاء المصدر
الا في حال الاضافة كقوله واختلفوا عند الاخر اي عند
الاخر ومعناه واقام الصلوة واقام الصلوة
لانها وقعت في حال الاضافة فعوض

واتاء الزكوة اي اتاء
الصلوة

كما في العدة وكذلك حكم الاقامة والاستقامة وكونهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي ومن
اجل ان حكمها كحكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله واقامة الصلوة
للاضافة كما حذفت في عد الام وتقول في الحاق الضمائر وعده وعداه وعدا والآخر وتجوز
اي يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فينقل
فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه و
الفاء في المثال الواو فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل
يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية
اي الواو ومن الضمة التقديرية وهي الواو الى الكسرة التحقيقية التي هي كسر العين و
مثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك
تثبت في احدهما وتسقط في الآخر وهذا الثقل وان لزم اجتماع هذه الامور الثلثة
الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات
الا انه اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثم اي ومن اجل ثقل هذه الخروج لا يجوز
لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل
بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل
لمعنى غير معقول كما مر الا حيث بكسر الفاء وضم العين ودل على العكس فلما استثقل
احدهما وحد فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في يقدر واخواته ايضا اي كيعد
ولم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها لمت كلمة في الاستقبالية ولا طرادا الباب
وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطاء لان اصله يوضع بكسر
العين وكذلك اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين

نظرا

نظرا الى حرف الحلق فان حروف الحلق ثقيلة فيكون فتحة العين معاونة لثقله الا انه
يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل
يعد وبمثل يسع فماضيه مكسور وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر
العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فتركوا
ذلك التاويل بلزم منه خرم قاعدتهم والا فمن لهم بذلك وكذلك جميع العلل المذكورة في هذه
الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحتفظ هذا فانه يتفك
في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله ياوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف
وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء
واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعد يبقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة
فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على البقاء الامر عدا لي وانما
لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه ولانه ما حذف من تعد بلا واو الفاعل
واعد سلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو
على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم
وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يقلبونها
اي الواو ياء بالحاجز المانع في نحو قنية واصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ
وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اي في موعد يكونون اي الصرفيون
اقلب منهم مع الحاجز بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن
حاجزا حيث حكم بان قلبت واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم
كتابة همزة خبء بالالف وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين

عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة
فعلى هذين القولين الاستشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون
ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك والقول ما ذهب
اليه الزمخشري والمص اظهر ويرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها
في عنبا ويرد على المنقول من ابن القطاع ان يجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت
قنية بالقلب ايضا

الباب الخامس في الاجوف

اي مثل العين قدمته على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على ثلثة
احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف
لا يعتل كخلاف الناقص ويقال له اي المسمى اسم الاجوف اجوف طلق جوف اي ما هو كالجوف
له عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة
احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما
غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك كقولك فانه
وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة ابواب لا تغفل
من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما
باب حسب فلم يجيء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا
شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع
الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب
الاعلال اصلا منا ولا جميع انواع الاعلال فحذفت صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها

واما

واما صفة بعد صفة لاصلا يخرج اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال
منه اي من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حروف العلة حال
كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر
وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور
منه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتدائي
اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيها قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف
العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب
الاربعة الاول التي احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية
التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر
وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها ساكن اي قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها
لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها
اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع
وخوف وطول ولا يعتل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكن وما قبلها مفتوحا
نحو قول لان حرف العلة اذا سكن اي وجد على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للبين عن حركة الساكن وامتناع ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف
لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حروف المد وقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات
ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم ولما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء
ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقوم الصامت الساكن على الحركة فتجوز

ولا يجوز ان يقوم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان
اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله يوسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها مع لحقة الفتح بالساكن
يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا لحقته
حاصله فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم تجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية
الى زيادة التخفيف وقد جاء ثبت اليك فقبل تابتي صمت اليك فقبل صامتي
اي توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس
رضي الله عنهما هي لغة الحارث وهي قبيلة من اليمن ويقال نحو اغزيت اصله اي الياء والواو
ساكن اذا اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تنبيها
ليفرق كما سيجيء ان شاء الله وطرد الكتاب كيكرم وتكرم وتكرم تنبيها لاكرم وكقيام تنبيها لقام
والمراد بالكتاب لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب ويقال نحو
كينونة اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو
وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك للثقل لان اصله اي اصل لفظ كينونة كينونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كيّنونة كما ادغمت في ميّت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الياء في الياء فصار ميّت ثم خففت الياء الثانية للزوم
التي هي عين الفعل لانهما لما تغيرت بالقلب من الواو انتهى هذا التغيير عن التغيير
الثاني بالحذف لان التغيير يوسسهما بالتغير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميّت
الا انهم التزموا هذا الحذف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا في

ميّت لعدم هذا العلة فيه والى اصل ان كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم
فعلولة الا آثار كالصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين
بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة ووهو فيعلول كميقور قال الشاعر
كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقيل اي قال
الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجونة وهي الطبيعة ثم فتح
الكاف اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء
واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والقيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال
يقيل اذ لو بقي على صورته مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا والسكون انضمام ما قبلها فيلتبس
بالواوي ثم جعلت الواو في الواو ياء تبعا للياء ثانيا ولم يعكس لكثرتها اي الياء ثانيا
بالنسبة الى الواو ثانيا على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله لا يصير الخ وقوله
تبعا للياء ثانيا اشارة الى رد ما قيل من ان الامن في هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن
لابدال الواو والضمة فتحة وجه ومن ثم اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه اي ولاجل
قلة الواو ثانيا قيل لا يجيء من الواو ثانيا غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة
مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني في
في الثلثة الاخيرة فيما اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركة الثلث في حرف العلة
نحو بيع وخوف وطول تسكن حروف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا
قوله للاستدعاء الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى
انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول
بقوله اذا كان اي حروف العلة في فعل للثلثي او في اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل

اي الشروط الثانية
الشروط السبعة

والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كان حركته غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فيحصل فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون اذ لا يبقى في الفتحة قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف
على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقدير اذا كان في فعل
وقت كون حركته عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال
عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حرف العلة
في مضارع فعل اي ماضي فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على
الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وحرك
اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله
ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض
والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير
الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة
وذاتها وبا فيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي
الشروط قيودا لنظر فاوحالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها
مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول
بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث
على

اي الشروط الثانية
اي الشروط السبعة
اي الشروط السبعة
اي الشروط الستة
اي الشروط السبعة
الشرط الاول
اي ضرورة حرف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل
العرضة طرقة القضاء يحتاج اليه

على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعة
الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد
او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم
الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها
وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر
الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة و
تفننا بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما
وبين غيرها بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود
الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثم اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعلق اذا تحقق
جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور لسكنت الواو
فيهما ثم قلبت العا لوجود الشرائط المذكورة فيها اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن
فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل دبار مع ما سبقه
الى قوله للمطابقة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط لشرط لئلا يقع الفصل
بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط شرط الا انه قدمه اي قوله
وجعل مثل دبار اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة تقدم في تحقق الاعلال
واصل دبار دوار اعل تبعا لواحده يعني دار وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قام اصله
قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد اعل كما نرى ويعل مثل سياط اصله سوط تبعا لواحده
واحده وهو سوط وانما قال تبعا لواحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في دبار لان واحده

اي الشروط الثانية
اي الشروط السبعة
اي الشروط الستة
اي الشروط السبعة
اي ضرورة حرف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل
العرضة طرقة القضاء يحتاج اليه

لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واو وهي اي واو سوط وان لم يعل الا انها مشابهة
بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة والدار قد اعل فكان سوط قد اعل لمشابهته بما اعل
اعني يعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم تكن افعال ولا على وزن
افعال وهذا الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي
هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة
الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لما شبهها في كون حرف
العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله ويعل في قوله ومن ثم
يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرايط المذكورة لم يعل
لا يعل نحو الحركة جمع المالك والحونة جمع الحاين وحيدى وهو الحال الذي يميل عن طلعه
لنشاطه وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو واحد الامرين اما
انتفاء اللام الاول اعني كون حرف العلة في افعال فظاهر فلذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء
اللام الثاني اعني كونها في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله لخروجها عن وزن الفعل بعلامة
التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه
الاشياء حتى يدل هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل
حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم ايها واوي وايها يائي ومن ثم لا يعل نحو
دعوا القوم لطروء حركة بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض
حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في
اجتور في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور
في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم فتحة ما قبلها في حكم السكون
وانما

اي بيع وخوف وطول

وانما حمل الثلاثي على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاصهما بهما والهواق محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا
عكس سائر الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم
من ابلغ اي عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال
قائلهم وسائلة بظهر العيب عني اعارت عينه ام تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام والالف
في تعار ابدلت من نون التاكيد المخففة اصلها تعارن قال في الاطيب لقوله وجيه عندي
وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزئه ولا
شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقص رتبة العيب
ساغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك اعل والاعل
وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قلبها الفا ان تكون
متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب ومثاليس
كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور لما ذكرنا فلا محال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان
ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسوار للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صحح
اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي
اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون
جانب المعنى نظرا من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل في يكون ما قبل الواو
في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل مثلا بلبس
بمضاعف فاعل ولم يجاوز لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه

اسم الكتاب شرح المفصل
رايت وجه الحقيقة حين
فوات الخصال من
استاذي ستاذ
اقتدى
وقد صح عارت بيعين

اذ لم يجمع جار من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء
على ان الساكن ليس بحاجز وقلبت الواو الثالثة حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين
فقلبت في مضارع باب علم في الوقف ومن ثم لا يقال نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب
معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى
الكلمة وطرو عدمه وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا وانه ذكره
المصنف تقصيره بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط والمولى
يحمل عليه اي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب وحركة لانه نقيضه و
النقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد
التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في دنيا وغيره يكون عدم
الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناسبه فقضه وراعى صنعة الطباق ومن ثم لا يقال نحو طوى
حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اصله طوي قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو
الفا لانتفاء الشرط الخامس وعدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان
الاعلال بالآخر اولى ولم يقل طوى بالانه محمول عليه اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم
يمتنع فيه اعلالان ولا يقال نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني
اذا قلبت العين من حيي الفا وقلبت حاء يحيي مستقبله يحاي يعني وجب الالف في مضارعه
ايضا بنقل الكسرة كما في خاف يخاف ومن ثم لا يقال نحو القول والصيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط
السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو القول الفا وقيل القاهل يقال انه مأوي
او مأتي وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الشرائط عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة

مضموما

مضموما مع الاحوال الاربعة طرف العلة نحو يبيع ويقول ولن يدعو تجعل حرف العلة
في الصورة الاولى اعني نحو يبيع واو الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار يوسر وحرف
العلة في الصورة الثانية اعني نحو يبيع سكن للخفة بنقل الكسرة على الياء مضموما بعد الضم ثم تجعل
واو الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار يوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل
حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو
الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح نحو فصار يبيع وهذه افصح وحرف العلة سكن
في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة بنقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الغاء ولا تنقل
حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل
بدونه وبنى اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يقال غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة
غايب ولا نومة بضم النون وبفتح الواو مبالغة نايم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة
الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة
بحرف العلة نحو موزان ودعوة ورضوا وترمين وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء كما مر من حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي
الصورة الثانية وهي نحو دعوة تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين
عريكة الفتحة لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يقال مثل دول مع انه من الصورة الثانية
لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها بعدها من الفعل الثقيل الا
اذا كان اسم منها على وزن الفعل نحو يقال نحو دول وهو اسم الدولة ليس بمشتق من الفعل
والعلة على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو رضوا تسكن حركة حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم تضم ما قبل واو الجمع

لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي ترميين مثلها اي مثل الصورة
الثالثة في الاعلال اي سكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين
الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كابنة اذا كان ماقبلها اي ماقبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه مع حركة حرف العلة نحو نخوف ويبيع ويقول يعطي حركاتهن اي
حركات حروف العلة في هذه الثلثة اي ماقبلهن لضعف حروف العلة لانها حرف تتولد
من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في نخوف الفا لفتحة ماقبلها
بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض
لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة وذا الحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول
الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين
وادور جمع دور واقوس واثوب واثيب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا
يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انفصم
الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة
وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابه العين
وكذا اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول
مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بعنصر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه
الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقل حركة الواو الثانية الى الاولى
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى
ايضا الفا لانفتاح ماقبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون

ثابتة

ثابتة مقدرة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو
قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة
الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج
بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة وذلك جاز اختصم بالمجانبة
مع كسر الخاء ولم يجز اختصم مع المجانبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول
حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف طوي
ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في آخر المعرب بالحركة
من غير ضرورة اذ نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ماقبلها و
تحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقي الياء
على حاله لموافقة حركة ماقبله اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمة
كسرة لصيانة الياء يلزم في آخر حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل
بسبب سكون ماقبله ولهذا اجتمع الحركات الثلث وقوي عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه
بخلاف الصحاح فان ماقبله فيه متحرك وبخلاف نحو نخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا
يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك
يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع بفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس بتبيان ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة
وبتبيان ما سمي فاعله من مضارع بفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يدر اء

بتبيان ص

انفعل هو ام انفعال وا ما مقول و مخيط فلم يقلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولاجتماع
الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذا اصلهما مقوال
ومخياط فقصر فلا يقال مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا لمخياط فان قيل لم يقل الاقاويل
بالنقل والقلب واصل اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعتبر كاعلال اخواتها
من التقويم ونحوه قلنا اعتبر تبعا لعام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية
محظورا اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء
بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يقال التقويم تبعا لعام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلت
لانه ابطل قولا اي العائل قوله قوم مقول القول لمستتباع قام للتقويم اي ابطل قوم ان
يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال واذا كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لقوة قوم في الانحراف مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الانحراف مع
التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح قام ان يكون مقويا لعام
بعد لجواز حمل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام
فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام انما اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلال هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون
مقويا لعام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقول فعل
التعجب واغيلت المراة اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الى حمل
والمخوض اي غلب مع انهما من الوجوه الثلثة حتى يدلان على الاصل انه واوي او يائي
وتقول في الحاق الضمائر قال قالوا قالت قالن قلن لك واصل قال قول كنصر
فجعلت الواو الفا كما اي كجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من

خمسة

خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو
الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف فهو يدل على الواو
المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الفاء في خفن لتلك الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما
يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة
الواو الى ما قبلها دلالة عليها لاحد فرعا والاتيان بحركة اخرى من خارج تلك الدلالة لسهولتها
اي لسهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا
يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة
وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصلي فيه اتى بحركة من
خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث
في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير القصدي
فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري
وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كما مر واصله امرا اقولن لانهم لم
يعتبروا الاشتراك الضمني في لبس وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كالاشتراك قلن
والتفرقة بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما يبيعن بفتح الياء والياء
ومجهولا يبيعن بضم الياء وكسر الياء ووقع الاشتراك بين الماضي وبين الامر في مثل قلن من
غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا
غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير الاشتراك وهذا
انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب المشبهة فيكون السبب في
وقوع المشترك في اللغة ج هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو

مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع
القصدي من غير قصد والاشتراك من تلك الفرقة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من
الامر والماضي في تفعل تقول تكسر تكسرا تكسرا وا في الامر تكسر تكسر اتكسروا في الماضي وتفاعل
نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا
تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلل بضم العين وفعلل بفتحها نحو
طلل اصله طولل وقلل اصله قوللل لانه يعلم من الطويل ولم يعل لانه على وزن فعلل ان اصل
طلل طولل بضم العين لا طولل بفتحها لان الفعلل من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم
العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخفين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة
من طلل على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب لكن يعلم
الفرق بين خفض وبقن من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خفض خوفض بالكسر
لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في
خفض حروف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفض
بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل يبقن يبيقن لان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل
بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا من فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله يبيقن بفتح
الياء المستقبل من قال يقول الخ اي يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول
تقولا يقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو
ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصله يقولن لاجتماع الساكنين ثم حذف الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة
ما قبلها فقدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو
مقدم

مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى الفاء ضرورة ولا منع التقدم
الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة
في حذف الالف ويحذف الواو في قل الخ وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على
تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الخ لان الحركة فيه حصلت بالمرجح وهو لام التعريف
في الخ فيكون حركة اللام في قول الخ في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع
الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت
بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو في بمنزلة الداخلين ولذلك
قال وهو بمنزلة الداخلي للمبالغة بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون
الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما
كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فنعرض بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي
لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد يكون في الحوادث ومن ثمة اي ومن اجل انه بمنزلة
الداخلي جعلوا معه آخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو
حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون
لانه شابه بالتنوين في كونه آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من
الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف الالف في دعا
اصله دعوا قلبت الواو الفا فحذفت لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء
دعا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء في دعا ليست من نفس الكلمة
لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم
يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع

ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والتحرك عارضان في حد آفكانت الحركة في حكم السكون
والحركة وان كانت عارضة في قولنا الآن التحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة
بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولنّ بالفتح
قولانّ قولونّ بالضم قولنّ بالكسر قولانّ قلنانّ وتقول بالمخففة قولن بالفتح قولان
بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون قوائل وقوله
وقوله قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول كتاجر فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واو العالو قوية
في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة قلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما
او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره
من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره
من الصحيح الفا كالسماء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ما قبل آخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف
احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين وانفتاح
الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجز مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون العاف ما قبل الواو والعاف مفتوحة فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف
الاولى لدفعه لانها اي اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول
بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس

بالماضي

بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم
الفاعل او حملا على كساء ونقط من الهمزة كما نقلها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي
التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال بديه
شاع خطاء وحكى ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه
جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي من لحظ مرة قال
خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضيعنا خطوانا في زيارة مثله وفرج
من ساعته وجمع اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو بياع
من الهواع وهو القي ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب
والاصل هايع ولايع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار بياع
ولاع بوزن فال ومنه اي مما جمع بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي
هابر منهدم فحذفت العين لما مر وجمع اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو
نقل حرف عارضا عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض
لعارض الآخر نحو شاك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك
وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل
شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورايت
شاكيا واما من قال جاءني شاك بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف
حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثير فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس
فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتقدم الابتداء بالالف
فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يجتمعن في قلبك القلب المكاني

اصله شائك من الشوك

اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع
قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف
والواو الثانية في موضعهما فصار قسووس بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه
فلوع مثل عصو وجمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلبت الواو ياء فوزنه
فعول والواو التي هي لام باقية لوقوع الواو الذي كورين في الطرف في جمع والاولى
مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في
التقدير قسوو بواو واحدة او نزل الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي
لام ياء على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها
فصار قسي كما فعلوا هذا الصنيع في عضو وخذ النقل بالنقل فصار عصي وزنه
فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني ايضا وزنه اعفل
اصله ايوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار
اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار ايوق المفعول مقول الخ
اصله مقووول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقول فاجتمع
الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره
وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان
الواو الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه
في جوابه اي جواب الاخفش في جواب دليله لانم ان الواو علامة المفعول بل هي
اشباع الضمة لرفضهم منفصلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها

علامة

هذي النعل بالنعل
تعرف كل واحدة منهما
على صاحبتها وحذاه
قعد بحذائه وبإزائه
واحتذاء النعل واحتذى
انتعل واحتذاء ايضا ما وطئ
عليه البعير من خفه جلد
تحت جلده والفرس
حذاء حذاء

علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وليس سلمنا ان الواو علامة لكن لانم ان العلامة
لا تحذف بل لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اي في مقول يوجد
علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح
الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء وفاء
قيل من طرف الاخفش اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من فاز
مع التنوين واذا التقى ساكنان والاولى حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا
كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال سيبع اي اعطي حركة الياء
الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو
لدفع عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة
بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضمة قبلها وتسلم
الباء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار
مبيوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا
وقع النسخ التي رايناها والصواب ان لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه
حوالة تودا اي كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت
الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبيوع ثم جعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان كذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند
سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل للوضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو

فاعل كما اى كالاعلال الذى فى يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا ولذلك اى
لكقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما
اوقع فى يبيع بلا فرق والتقى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا التقى به وهو
اى الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون
اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون
جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا كقوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان
جرين مسندا الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل
كما فى الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه فى الموصوفين بتذكير
الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك التى تجرى فى البحر
ولا يدل جرين على جرت لثبوت الالف فعلى وانما وجب ان يقال جرى ح لان ضمير الجمع
لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر
قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا كقوله تعالى فى الفلك المشحون فان الفلك هذا
مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف فى التذكير والتانيث والالة مقوال ومقول وقد مر مقدم انهما لا يعملان
ولذلك لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل لح اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان
الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول اى قلنا بالضم فى الكل وهو
لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو فى قول الى
ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس

لعدم

لعدم الاستلزام فى العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسر
ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء الحركة حركة الواو الى
ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة
ما ذكره مرتبا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفى لغة اخرى تشتم
كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير تشتم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجوه الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المفتوح بمعنى الضم
اذ يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تجيء بكسرة فاء الفعل كالضمة
فتقبل الياء الساكنة بعدها نحو الواو وقليلا وهى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف
فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان
تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشتم فى وقف نستعين تسكن النون و
تضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك مجهول باع واختير مجهول اختار
وانقيد مجهول انقاد وكذلك قلن وبعن اى ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت
العين للتسكين من نحو اختير وانقيد له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه
فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعنى
يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى
كل المطرد وضمة فى كلها والاشمام فى كلها والا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام ضمة
ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا اى كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة فى الاصل وهو

بين موجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعض
بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال مالا
قالوا مالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول
قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم
والمجهول اما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف
وفي المجهول قلن بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم باع
باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت
بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بالكسر وفي المجهول بعن بالضم التفاوت
بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن
بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضمها فالضم
والكسر في المعلومين عارضان وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول
يقول يقول كينصر فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس في الناقص

اي المعتل اللام ويقال له اي المعتل
اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي او من
الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف
في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب
الاطراد في التسمية ووجه اعتباره قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء بالاشتقاق
من باب فعل بفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب

الباقية

الباقية نحو يرمي يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وركو يركو وتقول
في الحاق الضمائر رمى الخ رمى الخ رميت رمتا رميتن الخ اصله رمى جعلت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متوالية موجبة لزيادة
الثقل اثنان تحقيقيان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة
من كسرتين ولم يعتبر حركة ما قبلها اذ لا اعتبار بالحركة الطارئة لكونها في محل التغيير و
ثلث حركات متوالية ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم يجوزوا
ضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا
لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي
مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في
رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع ولا يلزم الخروج من الكسرة
الى الواو وهو مستثقل وان اصله رضوو ابدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيو فاجتمع
ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو
فضم الضاد لتصح واو الجمع لو لم يضم تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا
يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رميت رميت فحذفت بعد قلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا و
تحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يجتمع فيه

الساكنان تقديرا وتمامه مر في قولا حين قال هناك وحذف الالف في دعا واه
حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا
ولا تنقل حرف العلة في رميين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تنقل
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تنقل لخفة الفتحة والسكون
المستقبل يرمي الى آخره اصله يرميي كينصر فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار
يرمي ولا يبدل الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل
يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع
الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت الياء
فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام
المص ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل
الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا
بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يغفون اي في الفية من الناقص الواوي تقول
الرجال يغفون والنساء يغفون التقاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع
النساء اصلية اذ اصله يغفوون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن والنون
فيه علامة التأنيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يغفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم
والنصب نحو لم يغفوا ولن يغفوا اصله يغفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو
فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغفون وزنه يفعون ومن ثمة
اي من اجل ان النون في جمع النساء علامة لا يسقط في قوله تعالى الآن يغفون اي المطلقات

ولو

واصل

ولو لم تكن علامة سقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترميين للواحدة المخاطبة
ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين
دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ
مع جماعة النساء التقاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم
وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم على يرمي تسقط
انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
ومن ثم اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة
الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة
له في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول
لن يرمي لخفة النصب استعمل العاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع
معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها التا لتحركها وانفتاح ما قبلها
في مثل لن تخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اي لا يحتملها كقوله **ولا يحبه**
الحلم مجزا لما عدم المسيون احتمالي اي تحملي اذ لو حركت
لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم الخ اصله ارمي بسكون
الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم بهذا المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم
تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف واصل ارموا ارميوا
كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين في يرميون بلا فرق واصل
ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال
الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت انه اراد بالياء الياء الاصلية

ولذا لم يذكره في اعلال ترميين الا انه ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادي الامر
من اطلاق لفظ الياء اي اليائين هو اي المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء
لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارميَنّ
بفتح الياء ارمياةَ ارمِيَنّ بضم الميم ارمِيَنّ بكسر الميم ارمياةَ ارمِينّ وتقول بالخفيفة
ارميَنْ بفتح الياء ارمِيُنْ بضم الميم ارمِينْ بكسر الميم الفاعل رام اصله رايي على وزن
ضارب فاسكنت الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون
التنوين لانها نون ساكنة يتبع حركة الآخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل
الحركة فاذا صار آخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة طرفي كالحركة بل هي
حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وحذف ولا تسكن الياء
في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اي الفتحة
على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل رامون رامِيون على وزن
ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها اولا ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم للاستدعاء صيانة الواو والضمة واذا اضفت
انت التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط فقد قلت
رامياي في حالة الرفع اصله رامياني فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية
لانها توازن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط
النون حالة الاضافة اجتمع النقيضان فصار رامياي وقلت رامَيَّ في حالة النصب
والجر بثلث ياءات اصله رامِيَيْنِ فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
رامِيَيَّ ثم قلبت رامِيَيَّ بادغام علامة النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة

وهي

وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت رامِيَّ بياءين
في جميع الاحوال اي حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع رامِيُوي واصله
رامون سقطت النون بالاضافة فصار رامِيُوي فادغم اي وقع الادغام في رامِيُوي لانه
اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية اي كونهما حرفي
علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار
رامِيَيَّ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامِيَّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامِيِيَّ
واما في حالة الجر والنصب فاصله رامِيِينَ فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار رامِيِيَّ ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية فصار رامِيَّ المفعول مَرْمِيّ الى آخره
اصله مرموي فادغم كما في رامِيَّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت تثنية اي تثنية مرمي
الى ياء الاضافة فقلت مرميّاي في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة
وقلت في حالة النصب والجر مرميّيّ باربع ياءات اولها منقلبة عن واو المفعول
وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضفت
الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّيّ ايضا اي كالتثنية
الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال
اي في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميوون فلما اضيف
الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوي فاعل كما في رامِيُوي فكسرت الياء الاصلية
لصيانة الياء المقلوبة واما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميّيّ فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميّيّ بكسر الياء الثانية
المدغم فيها الموضع مَرْمًى بفتح الميم اصله مَرْمَيٌ قلبت الياء الفا وحذفت

ان يأتي على وزن مرمى

لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي مرمى مفعل بكسر العين لانه من ينفعل
بالكسر الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم الفاعل الا انه مرمى
بكسر الميم الاول وفتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل مرمى المجهول نرمي يرمي مثل ضرب
يضرب الا آخرهما ولم يقل رمي بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل
يرمي يرمي كينصر فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص الواوي نحو
غزا يغزو كحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الا في هذا
الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي اصله يغزو وقلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوايل باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي
مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجمع من اول الدعايم واليائي
يجمعه وليفرع عليه لحق الابدال بمنزلة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف
الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره للادغام فيخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة
ابن وهم وبقوله غيره ردّ واو اب واخ في النسبة وبقوله للادغام جعل الفاء مكان
مكان ما كافعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار الكلمة
بعرتية اضافة الحروف اليها اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرا الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها ضغط
حقق عند الزمخشري والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زلق

ومعنى استنجده استعان به وزلق اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جعله استنجده يوم طال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال
وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء وجمعها قولك استنجده يوم صال زلق

اي هذا

اي هذا باعتبار متنها في الكتب المصححة الحافظة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا
نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول
انها احدى عشر ثمانية من حروف الزيادة هي غير التاء والنون واللام وثلثة من غيرها وهي
الجيم والطاء والدال وغدا بن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل
انصت اي سكت ويوم ظرف وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل
خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على من عد التي
من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد استمع ورد واذكر واظلم يعني
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم وان الزاء والظاء
ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حتى لا يرد
عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا يك
ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما جمع
ان شاء الله ثم شرع في بيان حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك
ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاد اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه
الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها للزومها صارت كالام الفعل
فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم
مقصورا كما كان وضاع الغرض ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زايدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزايدة لزيادة المد لتبقى على حدتها ولا يعود الممدود

ومبناء الكلمة عليها

مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
لبعض
اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا
فيهما ح فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثم اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل
وليست باصلية للجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابقاؤها همزة في نحو صحاري
بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت
الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فيقلب الالف التي بعد الراء
ياء لكسرة التي قبلها وبنقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين
في الاخرى صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا
من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع التكسير فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارى بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي
في صورة من الصور من هذا النحو على مثل تحاريع مع انه لم يجز لما جوز جعل الهمزة في
خطيئة اذ لا يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت
الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه
واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي
الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في
ضوارب ولم يحذف ايهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين
سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات
عند القطف مع ان الواوين اذا تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل في اسم الفاعل من الاجوف
الواوي

الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مر هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة
في نحو دور في جمع القلة من الاسم الثلاثي الالف الواوي الذي واحده على وزن الفعل
والاحور جمع قلة للدار اصله ادور فقلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع
الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما ابزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو
الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلبت مع
كون واحده على وزن الفعل احترازا عن جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان سبب
كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقله الحركة عن الواو و
الزمخشري عد ادور من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبلها و
سبب سكون وسط واحده وان كان في بعض الاعلال ومن الواو التي هي لام في نحو كساء
اي لهم معرب آخره واو قبل الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو
لوقوع الحركات المختلفة على الواو وعلى تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف
الكلمة حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب
الى التغيير بالاخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو بايع في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما اي كابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبايع وكساء
وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكر في الالف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو
والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل
صح قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهب
فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل

لئلا يلتبس بمتكلم المضارع
ما قبلها في الوجه
ينتقل حركة الواو الى
علا اي كما انزيلوا هذا الثقل
نحو ادور

وبايع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير
واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المبتادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو
والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو القائم جعل همزة
وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يقع الهمزة على
مطرد من الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم
يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة
مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احد في لغة
لثقل الحركة على الواو ولم يذكره الكفاء بذكره في الياء اصله وحد وقد روي ان سعيد بن ابي
وقاص كان يشير باصبعه فقال النبي عم احد احد اي اشر باصبع واحد وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله ادبه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو ان فعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض
الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز سكت عن التقييد
ولم يفصله الى جائز ولازم او نقول المراد من الواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له
سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون
من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلة ومن ثم اي ومن اجل ان اصله ماه تجمع
جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما ترد ان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله
وانبائه تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم
الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله
هيجت شوق المشتاق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع مع الحركة

عاد

عادا الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره يا دار مية بدكاديك
البرقي صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكاديك جمع دكداك
وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة
ورمل صبرا اي اعطني صبرا هيجت حركت وزدت يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة
من قرا وهو ايوب السختياني ولا الضالين وقراءة عمرو بن عبيد ولا الضالين بفتح
الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم
الفاعل وانما اعتبر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال
من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما وبين لغتيهما نظرا الى ان الابدال من الهاء في
ماء لازم بما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق غير لازم ولازم الابدال في بابه
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء
اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة
مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتاق
اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما تثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان
اصل هذه اللغة طرد وجدا في المهرب من التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة
لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم الطرد في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد
نحو ابا ب لحر ضاحك فهو اصله عباب وهذا الابدال اشد لكونه في غاية القلة ولذا
اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوة اي عميق
قوله لا حاد مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو تعليل ابدال الهمزة
من الهاء والالف والعين السبع منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ

اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا
ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل
من تخذ يتخذ كما مر لقربهما في المهموسية التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا
غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء
اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو
التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذف اللام
ههنا غير القياس لكثرة استعمالها وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان وجاء التعويض
عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض
فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ
لان التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء
عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم
كالثلاثي قيل في التثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على
الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه
ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو
تنتان اصله ثنيان في عدد المؤنث لانه ثنيت واستنوا بفتح الهمزة من باب الافعال
اي اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنوا بالواو وبدليل سنوات ابدلت الياء
من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنوا وانما قلنا ان التاء ابدلت
من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء
الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف

ونحو

ونحو يا قاتل الله السعلات عمرو بن يربوع شرار الناس غير اعفاء ولا اكياس الاصل الكاس
والاكياس جمع كيس والمنادي محذوف اي يا قوم السعلات النساء الضخمات الخبيثات
وعمرو بدل من بني وشرار الناس صفة عمرو ومنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء
جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس
وذكر في الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث
الجن وولدت له اولادا ثم ابدت منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع لهم قبيلة
فعلى هذا السعلات جمع لسعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد
نحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت
من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالت اصله ذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال
وهي الناقة السريعة واما الذعالبة فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الحالقة التوت
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعا وي
كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول
هو الاصح اذ لا معاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة
قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام عن الضعف لمخالفته
استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف
في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه نحو من كذب والجيم منها ابدلت
جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من
وسط اللسان ولاشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة تميمي انت
فقال تميمج اصله تميمي وتميم اسم قبيلة فقلت من ابوك فقال مرج بتشديد الراء اصله

المطمان

مرى وقد جرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله حالي عويف
وابو علج المطعمان الشحم بالعشي وبالغداة كمثل البرج يقع
بالودي والصيصج الاصل العشي والبرى والصيصي البرى لجود التمر والصيصي
القرن والكمثل بضم الكاف وفتح الثاء المعجمة الودّ الوتد ادغم التاء في الدال حتى
لا يقع الحركة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا
على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع
في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كقفيج وفي الوصل كابي علج او
غير متطرفة كاجل بمعنى اجل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني
والثالث في قوله كان في اذنا بهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل
الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من
ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل اصله الاجل وهو الوعل شبه
البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الاجل واما ابدال الجيم من الياء المخففة
فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء
والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجج
اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اي رمي اقمر نهات ينزي دلوي فرنج
اي دلوي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الدلو
الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء نقول ان قبلت حجتي فوفقني لان ياتي بيتك الحج مرارا كثيرة
راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا
نحو فزد اصله فزت اي ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا القرب مخرجهما الهاء

ابدلت

ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو حيهلا اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون
الهاء لانهما انما زيدا للوقف والاكثر في استعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون
الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله
هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء
من علامة التانيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء لحروف العلة
في الخفاء ومن ثم اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل
الالف نحو الكسرة في مثل يضربها وتمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة
قصد المناسبة للكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت
على الالف بحرف كهما او بحرفين اولهما ساكن كشملال اما اذا تقدمت عليها بحرفين
متحركين او اكثر واحد مثل اكلت عنبا وقتلت قتبا فلا تؤثر واما قولهم يريدان ينزعها
ويضربها وهو عندها وله دريهمان فسوغه وان كان شاذا لان الهاء خفية فلا يعتد
فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الياء ليست
بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد
الذي في آخره تاء التانيث لان الاصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت
ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف
وجوبا مطردا نحو مفتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة
وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء

تقليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو
ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي
التضعيف نحو تقضى البازى في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى
البازى اذا البازى كسر ابصر ضربان قضاء فانكر اصله تقضض واستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا
الفض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا اى عجلوا الباع قدر مد اليدين وهما يعبر
بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد وفتح
الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت
الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال
حروف العلة لكثرة دورها والواو تقليل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل
المبدل منه مكسورا كما في تصديه فيمن جعلها من صدى يصدى وقد يكون مضموما كما في
تقضى البازى فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل
للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمنى والترجى وانتصابه على انه
مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند
نزوله من الهواء على الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال
تقديره قد ابصر الخربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر الحباري انكدر نزل وابدلت الياء من النون
جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنان بالتشديد
فابدلت النون فيهما اقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت

الياء

جواز ابدال جوازا

الياء في الياء وابدلت الياء من العين نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق وضفادى جمة نقانق المنهل
المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب المجتمع ما اجتمع من ماء البئر
النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة على يرده ولفظ ج مائة المجتمع اصوات باضافة الضفادى الى الجم والجم
الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لنقل العين لانه
من حرف الحلق وهى ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من الفاء جوازا غير
مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب لان اصله افعلل الفاء في اتصلت
واو ما قبله مكسور اذا اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف وهذه لغة بنى تميم ثم ابدل الشاعر الياء من
وان لم يكن بينهما مناسبة لان التاء لما ابدلت من الواو وبين الواو والياء مناسبة
فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو تاء
لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على الياء
بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة الحجاز وما ورد في النسخ من
ايتصلت بدون الواو فخطاء فكانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو ويكون ما قبله
مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا
لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون
الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال

ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونهما اخوين في التضعيف وابدلت الياء من الباء
جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كأن رحلي على شعواء حادرة فمياء قد
بل من طل خوافيها لها اشاير من لحم ممعرة من الثعالي ووخز
من ارانيها الشعواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها
بعقاب وظمياء معناها انها تضرب الى السواد او عطشى لا دم الصيد والطل
مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها وازايلها الطل اسرعت الضمير في لها للعقاب
اي لها في ذكرها اشاير جمع اشارة برائين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
ممعرة مقطعة ولو خزي الشيء القليل يعني انها تصيد بقرضها الثعالب والارانب
اصل الثعالي والارانب الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير
مطرد نحو السادي في قوله اذا عد اربعة فال فزوجك خامس وابوك
سادي الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني
اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا
غير مطرد من التاء نحو الثالي في قوله قد سويوما وهذا الثلاثي وانت بالهجران
لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يوماه وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث
بالفراق لكسرة ما قبلهن اي الياء والسين والتاء الواو وابدلت من الالف وجوبا
مطردا في نحو ضوارب اي فيما وقع الالف التكسير جمع ضارب فلما زيد الف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية و
اجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لالتباس بالواحد كما مر في واصل
وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم

اصله

اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا بمنافي لكثرة
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر بنسخة ذلك الكاتب وابدلت
الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اي فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما
اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لتنبه وما قبلها مستدع للميم ابدلت من الواو وجوبا غير مطرد
نحو فم اي ابدلت الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثل الاذ ولم
يقع الا مضافا فاستغني عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذف الهاء منه
على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او
لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب الواو ميما وجب ان تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم
ان يكون الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عدة من الجائز حيث
سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس
لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا
والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة الاستعمال في التعريف اي ليس من البر
الصيام في السفر اذا تضرر الصيام لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت
الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث في آخر فصل المعتل
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات النطق
التمتام وكف المخضب البنام اصله البنان يا هال منادى مرخم اصله هالة اسم امرأة
التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في كف للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم

على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنان البنان اطراف الاصابع
وقوله لغيرهما اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم مازلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى
ثابتا للاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت جوازا مطردا من السين نحو اصبغ
اي اسبغ بمعنى اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء
وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر
وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو رأس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
اصله رأس كما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا
للبنية عريكة الكرم واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد
المعنى وقفت بدار الحبيبة اصيلا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد
يحيى اصله اصيلان وهو جمع اصيل فقيل اصيلال ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت
من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو اظطجع في قوله لما رأى ان لا دعة ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فاظطجع رأى اي الذئب والدعة سعة العيش والحقف
الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحاد مخرجهما اي اللام والنون والضاد في المجهورية الزاء ابدلت
من السين جوازا غير مطرد نحو بزدل اصله بسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد
مخرجهما وقربهما في الهمس وما كان السين درفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وهو
المخرج من حرف الى حرف بنا فيه قربا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من
مخرجها واختها في الصفير وبوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من الصاد ايضا

جوازا

جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائي حين اسر في غزوة فامرته ام المنذر ان يفصد ناقة لها فقام
حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا فردي انه اي هكذا افصد الكرام اصله فصدي
وانا تاكيد باء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره
الكفاء بما ذكره في ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو
اصطبر اصله اصتبر اي فيما اذا كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
في محصط اصله محصتط من باب فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
شبهها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه اعرب اللقبين
واجودهما ابن لاتقلب لان هذا الضمير كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع الذي
لم يتقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذي لم
يتقيد اي من ابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال يكون الابدال في ذلك الموضع الغير المتقيد
جائزا غير مطرد كما قررناه نحن في موضع موضع الباب السابع في اللفيف وبيان
لاتفيف اللف اي لاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين ومن قبائل شتى لفيف فيفهم
تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة
وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يفصل بينهما حرف آخر ولم يعرفها الاقناع اسمهما
اللفوفين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعتا تقوى احدهما بالآخر
فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح
وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى بنى حكم فائهما كحكم فاء وعد

وفيه بهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق موقي حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمي
وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوق على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته واصوله ظاهر
لمن اتقن قواعد باب المثال والناقص فيا فوا فق فيا فين وتقول بنون التاكيد الثقيلة
فين فيان فن فن فيان فينان وبالخفيفة فين فن فن الفاعل واق اصله واعلاله
كاصل رام واعلاله المفعول موقي حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضح موقي كمرمي
الآتية مبقي اصله موقي اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمي المجهول منهما وقي يوقى كمرمي
يرمى الكثيف المفرون كطوى يطوى الى اخرهما وحكمهما لاما كحكم الناقص انهما ناقص
من حيث اللام ولا يقل صنيعهما لما مر في باب اللفوف من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا
اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الى اخره وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطوون
اطوين اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطوين اطوين وتقول في الامر من روى يروي اردع
مثله باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال وتقول
بنون التاكيد الثقيلة اروين اروين اروين اروين اروينان اروينان وتقول بالخفيفة منه
اروين اروون اروين واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص والمثال
وانما خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرا فانظر الى حرف العلة التي في آخر الكلمة
ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب والاسكون مع البناء
على الفتح ويفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها كالياء في اطوين والواو في اغزون

اتقن اي احكم قواعد باب المثال والناقص

في الاخر

وخفة الفتحة كذلك نون التاكيد اذا لم تكن مع ضمير بارز كانت متصلة بالفعل اذ لا حاجز
حينئذ عن اتصالها به فيصير بمنزلة جزء كالف التثنية فترد بسببها ما يرد بسبب الف التثنية
وان كانت حرف العلة ضمير انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا كحرف تلك الحرف كحركة موافقة
لها بالطرد وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والآخر اولى نوني التاكيد وخفة
ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة كحوار وورى بضم الواو الضمير واروين بكسر ياء الضمير
لما حركت واو الضمير بحركة موافقة في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير
بحركة موافقة لها في قوله يا هندم نري القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء
كان مضموما او مكسورا يحذف حرف العلة وان كانت ضمير الغائبة لخفة فيما قبلها كطوطن
بضم العين اصله اطووا حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطوين
بكسرها اصله اطويي حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو
الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير
في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا
يكون النونان كالكلمة المنفصلة ولكان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة
يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله
غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير
بحركة مناسبة واذا كان غير مفتوح يحذف لان تحمل الضمير يمنعها عن اتصالها
بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو اصله طاوي اعل كاعلال راي ولا يقل
واوه اي عينه التي هي الواو لكما لم يقل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري رايان
للمفرد المذكر رايانان للتثنية اصله روايان رواي جمعه اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها

القوم بالفتح يرادف الرهط كبي وهو الجماعة لكن القوم كالنساء لا يستعمل مفردا وهو مذكر والنساء يتوزع معنى القوم بالضم بر كجمع الجماعة وقد يرد مفردا بوزن جمع نحو قوم عاد وقرية واوا بيه قوي

طرفا بعد الف زايدة ريّا للمفرد المؤنث ريّيان للتثنية بها قلبت الف الثانية ياء
لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضا
اى جمع المذكر والتقى فى الجمعين بصيغة واحدة لعلة استثقال ولم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولا لجعل واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع
الاعلالان احديهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى لام همزة
لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل
واما قولهم راءٍ مع سكونها فى ريان وانقلابها فلكى لا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو
التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل
من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وفتح راء جمع ريان
كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من ان يحصر واما قولهم الاعلال تغيير
حرف العلة للتخفيف لا ينافيه لان فى اجتماع حرفى العلة فى رواى وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال
على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية خفة الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة
واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد وان كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو قال وبالثانى
نحو قوة وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتدوا فى ترك
هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لبس للتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير رؤية فعليك بالروية وتقول فى تثنية
المؤنث فى حالة النصب والخفض اى الجر ريتيى باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين
التى

التى من الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب
والجر وادغمت الاولى فى الثانية مثل عطشيى فى تثنية عطشى واذا اضفته اى تثنية
المؤنث فى حالة النصب اى ريتيى الى ياء المتكلم قلت رأيت ريتيّىّ بخمس ياءات
الياء الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت
الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة
المفعول مطوىّ اصله مطووى اعل كاعلال مرمىّ الموضع مطوًى اصله مطووى اعل
كاعلال مرى والآلة مطوًى اصله مطوى اعل كاعلال مرمىّ المجهول طوى يطوى
اصله يطووى اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع
والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من التخفيف المعروف لحكم لام الناقص
كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها
اعلالان بتقدير اعلالها اى اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوىّ ومطوًى ومطوًى
ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اى حكم العين ايضا
اى كالتى اجتمع فيه الاعلالان كحكم عين طوى فى عدم الاعلال للمناسبة نحو
طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل بتبعا لطوى

وطاويان وطوى بجهول طوى فانه
لو اعل الواو فيها بقلبها الفا اوجب كسرها
لتحمل الكسرة عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل حملا على طوى تم